



جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

مظهر الصفاري

ورقة سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies





مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

الفهرس

4	مقدمة
6	تمهيد
16	تصدع الوحدة والجمهورية
17	المبحث الأول: خارطة الفاعلين المحليين في مناطق جنوب اليمن
17	أولاً: خصائص الصراع في مناطق الجنوب
18	ثانياً: الحراك الجنوبي والتحولت المطلبية
20	ثالثاً: القضية الجنوبية بين 1995 - 2019م
23	رابعاً: أهم التكتلات في المناطق الجنوبية والشرقية
38	المبحث الثاني: النفوذ الدولي في جنوب اليمن
39	أولاً: محطات الدور الإقليمي والدولي في اليمن
41	ثانياً: دوافع التدخل الخارجي في اليمن
48	ثالثاً: الفاعلون الإقليميون والدوليون
68	المبحث الثالث: مستقبل الأحداث في مناطق جنوب وشرق اليمن
71	الخاتمة
72	توصيات
73	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

قاد الاحتقان السياسي في اليمن، على خلفية احتكار السلطة والرغبة في توريثها وعدم معالجات تداعيات الماضي وخصوصاً تداعيات حرب 1994م، إلى مواجهات مسلحة في المناطق الشمالية التابعة لشمال اليمن مع جماعة الحوثيين 2004-2010 وفي بعض المناطق الجنوبية مع العناصر المتشددة؛ تسببت في ضرب مؤسسات الدولة وإضعاف تمثيلها، وفتحت الباب أمام المطامع الإقليمية والدولية التي كان حضورها يزداد كلما زادت حدة الصراعات بين المكونات اليمنية، حتى انتهى ذلك إلى انقلاب المتمردين الحوثيين على الرئيس المنتخب توافقياً «عبدربه منصور هادي» ومخرجات الحوار الوطني الشامل والسيطرة على مؤسسات الدولة في سبتمبر من العام 2014م، وهو ما دفع الرئيس عبدربه منصور هادي إلى الطلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم بكل الوسائل الممكنة بما فيها العمل العسكري، ومساعدة حكومته في استعادة سيطرتها على المناطق والمؤسسات، وبناء على ذلك تشكّل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية وكسر الانقلاب، لكن ذلك لم يتحقق حتى الآن، بل دخل اليمن في صراعات متعددة الأوجه في الشمال والجنوب، وبعد خمس سنوات من الحروب (2014-2019) لم تستطع حكومة الرئيس هادي العودة لممارسة عملها من الأراضي اليمنية، حيث لا يزال الحوثيون (حلفاء إيران) يسيطرون على العاصمة صنعاء ومحيطها، فيما يسيطر المجلس الانتقالي (الانفصالي) الذي شكلته ومولته دولة الإمارات في (مايو 2017) على العاصمة المؤقتة عدن.

يقف اليمن اليوم أمام مفترق طرق، محفوفة بالمخاطر والانقسامات، ويسهم الدور الخارجي الإقليمي والدولي في التأثير عليها، ويبدو الصراع فيه قد تحول من حرب بين السلطة والمتمردين إلى حرب بالوكالة، بين السعودية والحكومة اليمنية مع إيران، وبين الحكومة اليمنية ودولة الإمارات من جهة أخرى.

يعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجمهورية اليمنية وثرواتها الطبيعية والبشرية

ركائز نهضة، لكنها في الوقت ذاته تشكل تحديات ومخاطر، إذ إنها تشكل عوامل جذب للقوى الإقليمية والدولية، إذ لم تتمكن الدولة من حمايتها وتوظيفها.

تُناقش هذه الدراسة في مباحثها الثلاثة طبيعة الصراع في المحافظات الجنوبية والشرقية من الجمهورية اليمنية، حيث يركز المبحث الأول (بعد التمهيد) على خارطة الفاعلين المحليين في المناطق الجنوبية والشرقية، من حيث التواجد الجغرافي للقوى الفاعلة فيها، ونقاط القوة والضعف، وارتباطاتها الخارجية وأهدافها السياسية، فيما يركز المبحث الثاني، وهو مجال الدراسة الرئيسي، على الفاعلين الإقليميين والدوليين في الساحة اليمنية، وتحديدًا في جنوب وشرق اليمن، من حيث تحديد أهداف تلك القوى الإقليمية والدولية، وحجم إمكانياتها وأدواتها في تنفيذ سياستها وتعزيز نفوذها في جنوب وشرق اليمن، ومستوى علاقتها بالأطراف المحلية، وفاعلية تأثيرها في التفاعلات الجارية، وفي المبحث الثالث تسعى الدراسة إلى استشراف المستقبل وتقديم بعض التوصيات.

تمهيد

من الضرورة الإقرار في بداية الدراسة، بوجود مجموعة من الأسباب المحلية والموضوعية لاستمرار الصراعات الجارية في اليمن عموماً، وفي المحافظات الجنوبية والشرقية خصوصاً، والتي كانت تُكوّن ما كان يُعرف بـ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»^(*) (30 نوفمبر 1967 – 21 مايو 1990)، وتلك الصراعات جذور وخلفيات - ظلت تُرحّل دون معالجتها جذرياً خلال العقود الأخيرة سواء قبل الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990 أو بعدها - تعود إلى فترة الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، وفترة تَكوّن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد التحرير حتى قيام الوحدة، وتعود كذلك إلى المحطات السياسية التي مرت بها اليمن وما تخللتها من صراعات، حتى عام 2019م.

وتُمثّل قضايا الصراعات المرحلة خلال العقود الماضية خطورة كبيرة تؤثر في مستقبل اليمن، سواء كانت تلك الصراعات في جنوب اليمن أو في شماله؛ إذ يجري استدعاؤها وتوظيفها بين فترة وأخرى، ويضعف تأثيرها الأزمات الاقتصادية، ونظام المركزية الشديدة، وضعف كفاءة مؤسسات الدولة، وتدني الوعي الديمقراطي، وانعدام القناعة بالشراكة السياسية، لكن الخطورة هذه المرة تتمثل في زيادة تأثير الدول الإقليمية في تفاعلات الداخل اليمني، في وقت تترقب فيه الدولة اليمنية والمكونات السياسية بظروف بالغة التعقيد، وقد تكون الطرف الأضعف، في ظل تصدر الجماعات المسلحة - المدعومة خارجياً - المشهد العام في جنوب اليمن وشماله. حكمت بريطانيا مناطق جنوب اليمن وشرقه الذي كان يعرف بـ (اليمن الجنوبي) عبّر حكومتها في الهند وفرعها في عدن، وأبقت السيطرة على مناطق المهرة وأرخبيل

* جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: كان يطلق عليها في الفترة التي أعقبت التحرر من الاحتلال البريطاني ونيل الاستقلال في 30 نوفمبر 1967 و ١ ديسمبر 1970 جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، حتى غير إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو اليمن الجنوبي، كانت دولة اشتراكية سابقة بنظام الحزب الواحد في المحافظات الجنوبية والشرقية في الجمهورية اليمنية، وكان يطلق عليها في الفترة بين 30 نوفمبر 1967 و 1 ديسمبر 1970 جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حتى غير إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

سقطرى تحت حمايتها، واستطاعت حكومة الهند البريطانية أن تسيطر على اليمن الجنوبي دون صعوبات كبيرة ودون احتلال فعلي للأراضي، وإنما بواسطة أسلوب الاتفاقيات والأحلاف التي امتدت عقوداً، بدءاً من 1838م إلى 1914م، وعلى هذا النحو أخضعت السلطات البريطانية صغار الأمراء المحليين لسلطتها، فكَرَّست بذلك الصراعات المناطقية وعمقت النزاعات القبليّة، بل ذهبت أكثر من ذلك إلى حد إعطاء زعماء القبائل صفة الإمارة والسلطنة والمشیخة، ووضعهم على رأس دول مصطنعة؛ لذلك قامت في ظل الاحتلال البريطاني مجموعة كبيرة من المحميات، كانت تتوالد وتتكاثر كلما عقدت معاهدات جديدة للحماية تم توقيعها من قبل زعماء آخرين، فتحوّلت الصراعات القبليّة إلى صراعات بين دول ذات تكوينات إقطاعية⁽¹⁾.

تعددت الدول اليمنية التي حكمت اليمن المعروف تاريخياً، سواء بصورة منفردة أو بصورة متعددة، حيث كانت تتعدد الدول في فترات الضعف، وتقل في فترات القوة، نتيجة سيطرة دولة واحدة، ولم تكن هناك حدود ثابتة لهذه الدول، وإنما كغيرها من الدول، كانت حدود قوتها المادية وتحديد العسكریة هي من ترسم حدود سيادتها ونفوذها. وعلى عكس المناطق المجاورة لها في شبه الجزيرة العربية لم ينقطع وجود الدولة في اليمن عبر التاريخ، فقد استمر اليمنيون بالانتماء للهوية الواحدة وإن تعددت الدول التي تحكمهم.

ويمثّل اليمن كياناً جغرافياً تاريخياً مستقلاً، وإن كان بلا حدود واضحة. ويعود تاريخ الحدود الشطرية التي رُسمت بين دولتي شطري اليمن قبل إعلان الوحدة عام 1990؛ إلى الاتفاقية التي وقعها بريطانيا مع العثمانيين عام 1904م أثناء احتلالها لعدن، وحماية سلطنات القبائل⁽²⁾.

1 محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، مارس / آذار 1968، ص 16-17.

2 نويل بريهوني وسعود السرحان وهيلين لاكنر، إعادة بناء اليمن: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ترجمة: ماريّا المنجد وعبد العزيز السرحان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى 1437هـ، ص 18-19.

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

وبعد مغادرة الأتراك «العثمانيين» عام 1918م، ثم عام 1934م، وافق الإمام يحيى حميد الدين (يونيو 1869 - 17 فبراير 1948) في اليمن الشمالي على هذه الترتيبات. اعتمدت بريطانيا سياسة فصل الشمال عن الجنوب في أكثر من دولة، فبالإضافة إلى الحالة اليمنية تبرز الحالة السودانية التي أفضت في النهاية إلى انفصال الجنوب عن الشمال، فيما اليمن عاد من التجزؤ إلى الوحدة، ويراد له العودة مجددا للتشظير؛ حيث رعت بريطانيا تأسيس اتحاد الجنوب العربي عام 1962م وهو اتحاد ضم اثني عشرة سلطنة ومشيخة، ثم انضمت إليه ولاية عدن عام 1963، وبعدها بعام انضمت سلطنات الواحدي الحضرمية عام 1964، بينما لم تنضم له باقي سلطنات حضرموت إضافة إلى سلطنة يافع العليا، وانتهى عام 1967 عقب ثورة 14 أكتوبر ضد الاحتلال البريطاني وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(اليمن الجنوبي) في عهد الاحتلال البريطاني خريطة: المستعمرات والسلطنات والمشيوخ والإمارات



تضم الخريطة السابقة: مستعمرة عدن، مشيخة القطيبي، سلطنة الفضلي، إمارة الضالع، مشيخة العلوي، مشيخة العقربي، سلطنة العوذلي، إمارة بيحان، مشيخة دثينة، سلطنة الحواشب، سلطنة لحج، سلطنة العوالق العليا، سلطنة العوالق

السفلى، مشيخة العوالق العليا، سلطنة يافع السفلى، سلطنة يافع العليا، مشيخة المفلحي، سلطنة الصبيحي، مشيخة الشعيب .

وباستعراض خريطة محافظات الجمهورية اليمنية، أو خارطة دولتي الشطرين (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) سابقاً، يلاحظ المتأمل أنه لا وجود جغرافي حقيقي لشمال وجنوب، بل إن الأقرب للواقع هو وجود (شرق وغرب) تمثل الأولى الغرب، فيما تمثل محافظات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الشرق، وقد تنبه قادة التحرر من الاستعمار البريطاني لسياسته التمييزية؛ فعملوا على تكريس وتثبيت اليميننة في مختلف المكونات والمناسبات، ابتداءً من اسم الدولة وحتى اسم الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي اليمني)، والشواهد كثيرة في الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي.

وقد شكلت ثورة 26 سبتمبر 1962م أهم منعطف في تاريخ اليمن، وأول إنجاز حقيقي نحو توحيد الوطن المجزأ وبناء الدولة اليمنية، شارك فيها الكثير من أبناء المحافظات الجنوبية، وفي طليعتهم المناضل الشهيد راجح لبوزة، الذي عاد ومن معه لتفجير ثورة 14 أكتوبر 1967م ضد الاحتلال البريطاني.

وفي العام 1968 طردت حركة قومية عربية بقيادة الماركسيين وبدعم من الاتحاد السوفياتي البريطانيين من مدينة عدن ومن كل جنوب اليمن؛ فعدت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الدولة الشيوعية الوحيدة في العالم العربي، وضمت هذه الجمهورية عدن أيضاً وإمارات جنوب اليمن السابقة التي حكمها البريطانيون بشكل غير مباشر كمحميات⁽³⁾ .

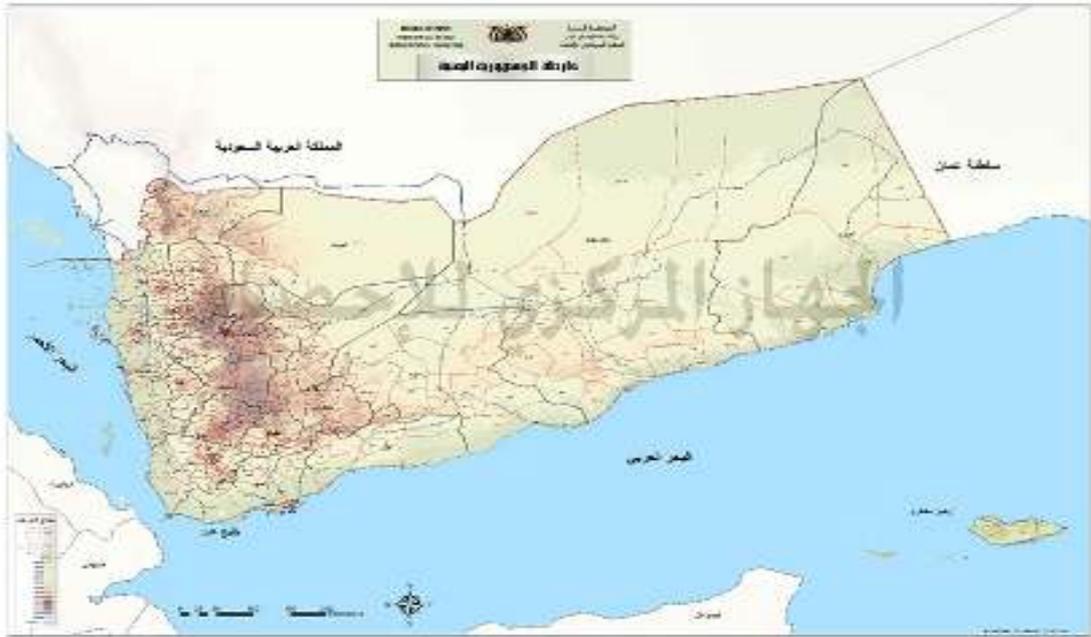
وشكّل الجنوب تاريخياً الرافعة السياسية والفكرية والاجتماعية والتنظيمية، لتبلور وظهور خطاب الوحدة اليمنية، وهو الخطاب الذي شاركت وأسهمت في بلورته

³ بروس ريدل، المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية ضمن حرب اليمن الأهلية، مركز بروكنجز الدوحة، تاريخ النشر 15 أغسطس 2019، تاريخ الاطلاع 2 سبتمبر 2019. <https://cutt.us/BkyAv>

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

وإنتاجه وصياغته النخبة السياسية اليمنية من أقصى البلاد إلى أقصاها⁽⁴⁾.

وبعد عدة اتفاقيات وقعتها القيادات المتعاقبة لدولتي شطري اليمن، في القمم التي عقدتها في أكثر من عاصمة عربية، جاء الإعلان عن مضمون اتفاقية الوحدة وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، ولم تتضمن اتفاقية إعلان الوحدة بين حكومة دولتي شطري اليمن سابقاً، ولا كذلك دستور دولة الوحدة المستفتى عليه من الشعب اليمني؛ أي مادة تحتفظ لأي من قيادة الدولتين بحق التراجع عن خيار الوحدة بعد تحقيقها، تحت أي مبرر كان.



وقد تكرر نص المادة (الأولى) من دساتير الجمهورية اليمنية بأن «الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية»⁽⁵⁾.

وعقب الأزمات التي تسببت بها طريقة اندماج المؤسسات الحكومية المدنية السريعة والاكتفاء بتحريك الوحدات العسكرية والأمنية لدولتي شطري اليمن سابقا

4 قادري أحمد حيدر، اليمن في التحولات السياسية والواقع (قراءة نقدية في علاقة الدين بالسياسة والسلطة بالمجتمع)، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2011، ص 197.

5 دستور الجمهورية اليمنية، موقع رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، تاريخ النشر (د ت)، تاريخ الاطلاع 1 سبتمبر 2019. <https://www.yemen-nic.info/yemen/dostor.php>

بين المحافظات الجنوبية والشمالية وبقاء إدارة تلك الوحدات وتبعيتها لقياداتها السابقة بذات الهوية والانتماء المناطقي والأيدولوجي السابق والبعيد عن مضامين الوحدة الوطنية، إضافة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى عام 1993م وحصول الحزب الاشتراكي على المركز الثالث وحوادث الاغتيالات التي طالت بعض كوادره، والاستقطابات الإقليمية للقوى اليمنية المتنافسة، نتيجة انزعاجها من موقف الحكومة اليمنية أثناء غزو العراق للكويت، وانعكاسها على حرب صيف 1994م، أعلن نائب الرئيس اليمني أمين اللجنة المركزي للحزب الاشتراكي علي سالم البيض الانفصال وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية، وقد ظلت الهوية اليمنية ثابتة في أديبات ومواقف القيادات الجنوبية، وبارزة في تسميات الدول المتعاقبة في جنوب اليمن.

وتعددت الحركات الجنوبية المطالبة بالانفصال⁽⁶⁾، وانخرطت فيها شخصيات بارزة من القيادات الحكومية في دولة جنوب اليمن ما قبل الوحدة، وعلى الرغم من تبني هدف الكيان الجنوبي المستقل لدى معظم هذه الحركات، إلا أن النزاعات السياسية بينها بدت واضحة للعيان، وأصبحت للكثير من هذه الأطراف ارتباطات متعددة سواء مع الأطراف المحلية، أو الدول الإقليمية.

وقد أدت ظاهرتا التوحد والتفكك المتكررة (تعدُّد الدول وتجزؤ السلطة) إلى تكريس الهويات الفرعية ومدّها بأسباب الحياة وإبقائها حية ونشطة، حيث قادت إلى تجزؤ الهوية الوطنية وعمقت الحدود بين الهويات الفرعية وحافظت عليها، فانتقال السلطة وتداولها بين العصبية المختلفة، مثلاً، مدّها بالوقود اللازم للحفاظ على نفسها حية ونشطة سياسياً، كما اعتُبر هذا التداول سوابق تعامل معها العقل

⁶ تجدر الإشارة إلى وجود إشكالية تتعلق بالتوصيف القانوني للمطالبين بالانفصال أو فك الارتباط أو تقرير المصير أو التمرديين، حيث يحرص جزء من الحراك الجنوبي على وصف مشروعهم السياسي بفك الارتباط بدلاً عن الانفصال، باعتبار أن الانفصال يشير إلى انقسام جزء من كل، بينما الأول أي فك الارتباط مبني على تراجع خيار قيادة إحدى دولتي الوحدة عنها، وهو ما يفترض أن تكون الاتفاقيات قد تضمنته ويكون صادراً عن قيادات تلك الدولة، ويتبنى آخرون من الحراك الجنوبي المطالبة بتقرير المصير، فيما الدستور اليمني والقوانين تجرم أي سلوك لتقسيم الدولة اليمنية.

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

العصوي بوصفها حقوقاً تاريخية مكتسبة، فالمشروعات السياسية الضيقة خصوصاً تلك الداعية إلى انفصال الجنوب وحضرموت، تلجأ إلى تلك السوابق لتسويع نفسها، وتستخدم التفكك المتكرر للسلطة وقيام دول مستقلة في الجغرافيا الجنوبية والحضرمية حجةً لأثبات أن انقسام اليمن هو الأصل، على الرغم من أن عمر دولة الجنوب (23 سنة) لا يمثل إلا ومضة في التاريخ الطويل للبلاد التي لم يسبق أن انقسمت إلى جنوب وشمال على النحو الذي تأسس بين الاستقلال في عام 1967 وتحقيق الوحدة (7) 1990.

خريطة دولتي شطري اليمن (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) قبل الوحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م.



وباستعراض خريطة محافظات الجمهورية اليمنية، أو خارطة دولتي الشطرين (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) سابقاً، يلاحظ المتأمل أنه لا وجود جغرافي حقيقي لشمال وجنوب، بل إن الأقرب للواقع هو وجود (شرق وغرب) تمثل الأولى الغرب، فيما تمثل محافظات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الشرق، وقد تنبه قادة التحرر من الاستعمار البريطاني لسياسته التمييزية؛

7 أحمد علي الأحص، هوية السلطة في جنوب اليمن: جدل السياسة والتاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، مايو / أيار 2019، ص 183.

فعملوا على تكريس وتثبيت اليمنية في مختلف المكونات والمناسبات، ابتداء من اسم الدولة وحتى اسم الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي اليمني)، والشواهد كثيرة في الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي.

عند الحديث عن الوحدة اليمنية من المهم جدا التمييز بين اليمن الحضاري الثقافي واليمن السياسي، فاليمن الحضاري الثقافي هو حاصل تفاعل الجغرافيا والتاريخ في هذه المنطقة من العالم «اليمن»، وقد نتج عن هذا التفاعل قيام جماعة بشرية اسمها الشعب اليمني، ومكونات هذا الشعب قواسم مشتركة كثيرة لا تنفي خصوصية كل مكون، أما اليمن السياسي فهو الدول التي نشأت داخل الفضاء الجغرافي لليمن طوال مراحل التاريخ⁽⁸⁾.

يذكر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر-رئيس مجلس النواب الأسبق-أنه التقى بالمبعوث الدولي إلى اليمن أثناء حرب 1994م، الأخضر الإبراهيمي في يونيو سنة 2007م في جدة السعودية، وأنه ذكر له أنه حينما التقى بعلي سالم البيض في حضرموت بعد أن خرج من عدن أثناء الحرب، بادر البيض بقوله: «ما الذي حصل لكم: كنتم تمنعوننا قبل الوحدة من تسمية اليمن باليمن الشمالي واليمن الجنوبي وتصرون على شمال الوطن وجنوب الوطن؟ ماذا جرى لكم اليوم؟» فنكس البيض رأسه ولم يرد⁽⁹⁾.

فالصراع لم يكن حول الوحدة لذاتها وفي ذاتها، بل حول مضمونها السياسي الوطني الديمقراطي التعددي، وحول قضية الشراكة في السلطة والثروة، وحول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وحول الفساد، وفي القلب من كل ذلك حول قضية بناء الدولة الوطنية المؤسسية الحديثة، فالأزمة في جوهرها قائمة في نظام الحكم العصبوي الفردي المركزي وليس في الوحدة كفكرة ورؤية⁽¹⁰⁾.

⁸ طاهر شمسان، القضية الجنوبية: الجذور... المحتوى... الحل. موقع الحزب الاشتراكي نت، تاريخ النشر

04 تموز/ يوليو 2014، تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر/ أيلول 2019. <https://cutt.us/9PYAa>

⁹ عبد الله بن حسين الأحمر، مذكرات، ص 282-283.

¹⁰ قادري أحمد حيدر، اليمن في التحولات السياسية والواقع، مرجع سابق، ص 197-198

منذ إعادة تحقيق الوحدة، أبدت القيادات السياسية وتحديدًا الرئيس السابق علي عبد الله صالح اهتماماً وحساسية حول ضرورة وجود شخصيات جنوبية في قيادة مؤسسات الدولة، وزاد تمثيلها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن اختيار غالبية تلك الشخصيات لم يكن موفقاً، نظراً لضعف قدراتهم وفشلهم وعدم منحهم الصلاحيات، وهو ما لم ينل رضى المواطنين وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية. ولا بد من الإشارة إلى المحاولات الجادة التي بُذلت لمعالجة المشاكل المتراكمة في المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن؛ عقب ثورة فبراير 2011، خلال عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي شاركت فيه مكونات من الحراك الجنوبي، وخصصت لجنة لمناقشة ومعالجة «القضية الجنوبية»، في محاور أربعة، هي: (جذور القضية الجنوبية، محتوى القضية الجنوبية، كيفية حل القضية الجنوبية، ضمان عدم تكرار ما حدث)، تركزت على معالجة الماضي وتقديم الحلول للقضية الجنوبية ومنع تكرارها، من خلال مصفوفة من التعديلات الدستورية والإجراءات، كفلت إعادة توزيع السلطة والثروة بين الأقاليم اليمنية⁽¹¹⁾.

وقد قدمت مختلف المكونات السياسية والجماعية التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني^(*) رؤاها لمعالجة القضية الجنوبية باعتبارها القضية المركزية التي استمر نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح يتجاهل مضامينها ويتعامل معها بلا مبالاة

11 مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية: اتفاق حل عادل للقضية الجنوبية، صنعاء 23 ديسمبر 2013، موقع مؤتمر الحوار الوطني، تاريخ المشاهدة 6 سبتمبر 2019. http://www.ndc.ye/ndc-doc/Southern_Question.pdf

* الحراك الجنوبي حُصص له 85 مقعداً من إجمالي 565 مقعداً تمثل مجموع أعضاء مؤتمر الحوار، مع العلم أنه تم إلزام مختلف المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني بضرورة أن تمثل 50% من أعضائها من المنتسبين للمحافظات الجنوبية والشرقية، وضم فريق (لجنة) القضية الجنوبية 40 عضواً، 15 منهم من الحراك الجنوبي، وتوزع البقية بواقع 6 أعضاء من كل مكون مشارك في مؤتمر الحوار، وفي كل فريق مكون أعضاء من ينتمون للمحافظات الجنوبية، وقد أسندت رئاسة الفريق إلى القيادي الجنوبي محمد علي أحمد.

وخلص المشاركون إلى الموافقة على مشروع الدولة الاتحادية، وتباينت المواقف حول أن تكون من إقليمين أو ستة أقاليم، وبالمقابل فقد قرر التيار المتشدد في الحراك بزعامة نائب الرئيس اليمني السابق المقيم في المنفى علي سالم البيض مقاطعة مؤتمر الحوار، وفي ختام المؤتمر تعاضمت الاختلافات بين مكونات الحراك الجنوبي، وحدث انقسام حول قيادة محمد علي أحمد له.

أحياناً وبرعونة أحياناً أخرى، معتمداً سياسة شراء الولاءات الفردية المعهودة عنه، دون أن يعالج جذورها، بل بدأ مدافعاً عن ناهبي الأراضي الذين خلص إليهم تقرير هلال باصرة.

وقد استعرضت رؤية الحزب الاشتراكي اليمني السياقات التي نشأت خلالها القضية الجنوبية وعبرت فيها عن مضامينها وطبيعة التعقيدات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بها، وخلصت إلى أن «حل شكل الدولة الذي يستوعب الحقائق والمعطيات والحلول لمشكلات القضية الجنوبية أن يتم بدولة اتحادية وطنية من إقليمين»⁽¹²⁾.

ولخصوصية ما يمثل الحزب الاشتراكي اليمني بصفته السابقة حاكم دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بدأ كوصي على القضية الجنوبية مشككاً بأحقية مكونات الحراك المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني تمثيل المحافظات الجنوبية والشرقية، لكن رؤيته انحازت مجدداً للهوية اليمنية وواحدية الشعب اليمني، على عكس أصوات بعض منتسبيه والمجلس الانتقالي الجنوبي المتبنين لهوية الجنوب العربي.

فالدولة الاتحادية وفقاً لرؤية الحزب الاشتراكي اليمني، تنشأ على قاعدة دستور وطني اتحادي بأفاق مستقبلية نحو تحقيق تدريجي موضوعي لمزيد من الاندماج الوطني والاجتماعي، وهي بذلك لن تكون قائمة على أسس تعاقدية بين شطرين، وأن الإقليم الاتحادي منفرداً، لا يمتلك لوحده حقاً سيادياً، وأن هذا الحق مؤسس على التكامل بين إقليمين، وبالتالي فإن التعبير عن السيادة تمتلكه بصورة حصريّة الحكومة الاتحادية، كما لا يحق لأي إقليم أن يقرر بمفرده وجوده من عدم وجوده ضمن الدولة الاتحادية.

وأخذاً في الاعتبار المسار التاريخي اليمني، وأنه منذ أقدم عصوره قائم على الميل

¹² نص رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول شكل الدولة، موقع الحزب الاشتراكي اليمني، تاريخ النشر 10 كانون 2/يناير 2015، تاريخ الاطلاع 28 نوفمبر 2019. <http://aleshteraky.com/emcej-adfhaj/item/3569-fn-> .
jmiq-adfkb-adamcjaci-adiefi-fhd-mcd-adhhdq

العام للتاريخ نحو الوحدة والاندماج الوطني الاجتماعي، فإن تأسيس الولايات داخل كل إقليم من الإقليمين يمثل المستوى الثالث من مكونات الدولة الاتحادية، وذلك على النحو التالي:

أ) يتألف برلمان كل إقليم من عدد المقاعد التي تتمثل فيها سكان كل ولاية بحسب قانون الانتخابات الذي سيستفتى عليه، وسيكون هذا البرلمان هو المرجعية الرئيسية للحكم في الإقليم، وهو الذي ينتخب الحكومة المحلية ويراقب أداءها.

ب) البرلمان الاتحادي ينتخب إليه ممثلو الولايات مباشرة من دون توسط الإقليم.

ج) الولايات تمثل الأطر الرئيسية في الأطر الانتخابية المختلفة، وتتواجد فيها قواعد وهيئات الأحزاب السياسية والمنظمات المختلفة المعبرة عن المجتمع.

تصدع الوحدة والجمهورية

بعد الانقلاب الحوثي على سلطات الدولة، وتدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بناء على دعوة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، جرت خلال السنوات الماضية محاولات لتغيير هوية الصراع الجاري في اليمن، وقد نجح بعضها بنسب متفاوتة، فبدلاً عن كون الصراع قائماً وفق معادلة السلطة والانقلابين بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي المسلحة وحليفها السابق الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، فقد جرت محاولة لتحويل الصراع إلى صراع طائفي سُني شيعي، لكنها فشلت عند الغالبية وإن كانت حققت بعض القبول نتيجة الانتهاكات التي قامت بها جماعة الحوثي، ورغبة مقاوموها في تجنيد المتدينين لمواجهتها، لكن التحول الأبرز في هوية الصراع قاده دولة الإمارات العربية المتحدة إلى صراع شمالي جنوبي، من خلال سياساتها في إغلاق المحافظات الجنوبية التي تتواجد فيها وتتحكم بها أمام عودة مؤسسات الحكومة اليمنية، وهي سياسة طبقتها بريطانيا في جنوب السودان، تمكنت خلالها من إحداث فوارق اجتماعية واقتصادية وثقافية انعكست على التباينات السياسية وقابلية العيش في دولة واحدة، وإن كانت هذه السياسة في

اليمن تواجه تحديات نتيجة العلاقات التشابكية بين مكونات المجتمع اليمني وتنوع خلفيات متولي السلطات الرسمية وحاضناتهم المجتمعية.

المبحث الأول: خارطة الفاعلين المحليين في مناطق جنوب اليمن

أولاً: خصائص الصراع في مناطق الجنوب

تتميز مناطق جنوب اليمن بالتنوع الاجتماعي والسياسي والثقافي ونمط الحياة، فرغم التشابه في الأساسيات، إلا أنها توجد بعض الخصوصيات الثقافية التي تختلف في المحافظات الشرقية لليمن (حزرموت والمهرة وأرخييل سقطرى وشبوة) عن المحافظات الجنوبية (لحج والضالع وأبين)، أما مدينة عدن التي عرفت بمدنيتها، فهي بمثابة فُسيفساء تتواجد فيها كل المكونات اليمنية، وفي حين أن المحافظات الشرقية يغلب عليها الطابع الاجتماعي المسالم والاعتماد الاقتصادي الذاتي وظاهرة الاغتراب في دول الجوار وشرق آسيا، فإن المناطق الجنوبية يكثر فيها العسكريون والاعتماد على الدولة، وتتشابه السلوكيات أكثر مع سكان المحافظات الشمالية.

وقد حاول نظام الحكم في جنوب اليمن التغلب على تداعيات العصبية الإقليمية، إلى حد إلغاء تسميات المحافظات واعتماد الأرقام التسلسلية لتمييزها، إلا أن تلك الجهود فشلت وتفجر الصراع في 13 يناير 1986، بين ما يعرف بالزمرة المنتمين لمحافظة أبين وشبوة، وبين الطغمة المنتمين لمحافظة لحج والضالع. وقد تكرر الصراع في يناير عام 2018 وأغسطس 2019، تحت مسمى المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية بقيادة الرئيس هادي.

وقد انعكست هذه الخصائص على البيئة السياسية والعسكرية والثقافية في تعبيرات الكيانات الجنوبية، سواء تلك الكيانات الجهوية الإقليمية التي تنحصر في حدود ما قبل الوحدة، أو تلك المنضوية في الكيانات السياسية المعبرة عن أطراف الصراع الدائر حالياً في مناطق جنوب وشرق اليمن، ويذهب البعض إلى اعتبار المحدد المناطقي (الجهوي) هو الحاكم للصراع بين القوى الجنوبية.

وتتشكل خارطة القوى الجنوبية الحالية من: الأحزاب السياسية التي لها امتداد مع المناطق الشمالية باعتبارها كيانات قانونية، والحراك الجنوبي السلمي بتفرعاته، والقوى السلفية، وجماعات العنف الإرهابية، والكتائب المسلحة التي أنشئت بعد انقلاب جماعة الحوثيين وحليفها السابق الرئيس السابق علي عبد الله صالح، كقوات العمالقة والأحزمة الأمنية والنخب الحضرية والشبوانية، وتلعب بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية في جنوب اليمن أدواراً تفوق دور بعض الكيانات المنظمة على المستوى المحلي، مدعومة بعلاقاتها الإقليمية وربما الدولية.

ثانياً: الحراك الجنوبي والتحولات المطالبة

ظهر هذا المسمى لأول مرة في يوليو 2007م، أي: أثناء مرحلة الاحتقان السياسي بين نظام صالح واللقاء المشترك، وقد تمثلت مطالب الحراك في ثلاث قضايا رئيسية، الأولى: إعادة الموظفين العسكريين والمدنيين الذي تم تسريحهم عقب حرب صيف 1994م والذين لم يبلغوا أحد الأجلين (بلوغ سن التقاعد أو إكمال سنوات الخدمة). والثانية: تتعلق بالأراضي والممتلكات التي قالوا إنه تم البسط عليها من قبل شخصيات نافذة في نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فيما تمحور المطلب الثالث حول قضية توظيف الشباب والمطالبة بتوفير فرص عمل لهم.

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أن الحراك الجنوبي يمثل امتداداً للدعوات التي ظلت تطالب بتصحيح مسار الوحدة، منذ ما قبل حرب صيف 1994، وزادت تلك الدعوات بشكل أكبر، مع المطالبة بإزالة آثار الحرب، بزعامة محمد حيدرة مسدوس وحسن باعوم.

لم يتعامل نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح مع الاحتجاجات برؤية إصلاح استراتيجية، بل قابلها بالإنكار والمعالجات التكتيكية والحلول الجزئية، في محاولة للمتاجرة بها سياسياً، كما فعل مع حركة الحوثيين، متجاهلاً بأنها قد تتجاوز بعدها المطالب الحقوقية كما بدأت إلى البعد السياسي وإحياء الهويات المفتتة للدولة والوحدة،

وعلى الرغم من ثبات الكثير من قيادات الحراك على مبدأ الإصلاح ضمن الوحدة، غير أن هناك من استغل تجاهل نظام صالح للملف؛ فتم تحويله من مطلب سلمي إصلاحي ما بين 2007-2009م إلى مطلب سياسي يهدف إلى تقرير المصير، لاسيما بعد ظهور علي سالم البيض في 2009م-2010م الذي طالب بفك الارتباط نهاية عام 2010 إلى 2012م.

في المقابل اعتمد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح على الجانب الأمني، وسياسة كسب الولاءات، خاصة مع قيادات الصف الأول والثاني في الحراك الجنوبي المتواجدين داخل المحافظات الجنوبية أو خارج اليمن؛ فأغراهم بالمناصب والوجهات، وكذلك سياسة (فَرَّقْ تَسُدْ) بين مكونات الحراك الجنوبي، إضافة إلى تشكيل لجان التحقيق، وكان أشهرها لجنة هلال باصرة.

وقد أسهمت الظروف المحلية والصراعات الإقليمية، في محاولة القوى المحلية توظيف الحراك الجنوبي ضد نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وكذلك إيران التي استقطبت الكثير من شباب الحراك الجنوبي، الذين غادروا اليمن بهدوء للتدريب فيها، وفي لقاء مع صحيفة الغارديان البريطانية 2012م أوضح قيادي في الحراك الجنوبي كيف جرى لقاءه مع الإيرانيين في بلدهم مع أماكن التدريب، وتعرض إيران على شباب الحراك استعادة الدولة مقابل الاستثمار في البنية التحتية، وفي حديث لـ «وول استريت الأمريكية» اعترف أمين عام الحراك الجنوبي قاسم عسكر بذهاب المئات إلى إيران للتدريب، وكذلك اعترفت قيادات حوثية بتدريبات في جنوب لبنان وإيران، وبعناصر من حزب الله اللبناني كانوا في اليمن طيلة الحروب السابقة وحتى اللحظة⁽¹³⁾.

¹³ إيران وتمويل حرب اليمن!!!، موقعي: اليمني الجديد / مسند للأخبار، تاريخ النشر 18 يوليو 2016،

تاريخ الاطلاع 5 سبتمبر 2019.

<http://www.alyemeny.com/news.php?id=8897#.XZw1j1UzblV>

ثالثاً: القضية الجنوبية بين 1995 – 2019م

يمكن تقسيم المحطات التي مرَّ بها الحراك الجنوبي إلى أربع محطات رئيسية⁽¹⁴⁾، تطورت خلالها مطالبه، من مطالب حقوقية إلى مطالب سياسية.

المحطة الأولى: 1995-2005

في هذه المرحلة التي أعقبت هزيمة الانفصاليين في حرب صيف ١٩٩٤م ظهرت العديد من الحركات والفصائل الجنوبية التي غلب عليها الطابع المسلح، وتعتمد على العنف في تحقيق أهدافها، حيث قامت بتنفيذ عدة هجمات، ومن هذه الفصائل والحركات:

- الجبهة الجنوبية للمقاومة «حركة موج».

- حركة تقرير المصير.

- حركة «حتم» 1995م.

- تيار إصلاح مسار الوحدة 1996م.

- اللجان الجنوبية الشعبية 1998م.

- ملتقى أبناء الجنوب بصنعاء 1999م، وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها مصطلح الجنوب.

- التجمع الديمقراطي الجنوبي «تاج»، ظهر في لندن عام 2004م.

المحطة الثانية: 2006 – 2008

تميزت هذه المرحلة بتزامنها مع الانتخابات الرئاسية الثانية من حيث الانتخاب المباشر، التي رشحت خلالها أحزاب المعارضة «تكتل اللقاء المشترك» المهندس فيصل بن شمالان وزير النفط الأسبق، المنحدر من محافظة حضرموت، والغريب

14 علاء أبوبكر عفارة، مراحل تطور مكونات الحراك الجنوبي من المطالبة بالتغيير إلى التحرير والاستقلال، ورقة غير منشورة، قُدمت لندوة القضية الجنوبية، تنظيم مبادرة مطر للمواطنة المتساوية، صنعاء، نوفمبر 2013.

أن بعض الأصوات المحسوبة على الحراك صوتت لمنافسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إما بدافع المصلحة الأنية، أو نتيجة لسياسة شراء الولاءات والتفرقة التي أجدها الرئيس السابق علي صالح، وبالمقابل قرر جزء من الحراك مقاطعة الانتخابات؛ خشية من احتمالية أن يعزز فوز المهندس فيصل بن شمالان والإصلاحات التي يمكن أن تحدث رضى المواطنين بالوحدة.

في هذه المرحلة، وبوادر انفجار الأزمة تبدو واضحة، كان نظام الرئيس علي عبد الله صالح لا يعترف بوجود تلك الأزمة، حيث تبنت سياسة استحواذية في إدارة المحافظات الجنوبية والشرقية، حيث كان كل المحافظين المعيّنين (عام 2006) ينتمون إلى محافظات شمالية، وأصبح تعيين المحافظين سياسة ترضية وكسب ولاء للشخصيات الاجتماعية.

جدول رقم (1)

أسماء محافظي المحافظات الجنوبية والشرقية عام 2006

الرقم	اسم المحافظ	اسم المحافظة	المحافظة التي ينتمي لها المحافظ
1	أحمد محمد الكحلاني	محافظة عدن	حجة
2	عبد الوهاب يحيى الدرة	محافظة لحج	ذمار
3	محمد صالح شمالان	محافظة أبين	الحديدة
4	محمد عبد الله الحارزي	محافظة المهرة	
5	محمد العنسي	محافظة الضالع	
6	محمد علي الرويشان	محافظة شبوة	صنعاء
7	طه عبد الله هاجر	محافظة حضرموت	عمران

وفي هذه المرحلة برز (ملتقى التصالح والتسامح) كامتداد لجمعية ردفان التي تكونت عام 2006، بهدف إزالة تداعيات الصراعات الجنوبية السابقة التي حدثت بين ما كان يُعرف بـ (الطُغمة والزُّمرة)، وتُعد جمعية المتقاعدين أبرز الفاعلين في تلك المرحلة التي شهدت فعاليتها زخماً في 7 يوليو 2007، ثم جمعية الشباب العاطلين عن

العمل .

المحطة الثالثة : 2009-2011

شهدت هذه المرحلة الظهور العلني لنائب رئيس الجمهورية والأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي علي سالم البيض، بعد سنوات من الاحتجاب، وكذلك انضمام عدد من المشايخ والشخصيات الجنوبية كطارق الفضلي وعبد الرب النقيب، وقد تعددت الكيانات الجنوبية التي ارتفع سقف خطابها السياسي، وأبرزها:

-المجلس الأعلى لاستعادة دولة الجنوب

-الهيئة الوطنية للاستقلال

-الهيئة الوطنية للنضال السلمي الجنوبي

-المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي «نجاح»

-مجلس قيادة الثورة السلمية للجنوب

ومن المفارقات أن العديد من قيادات الحراك في هذه المرحلة قد انحازوا لخيار الدولة الاتحادية، وتولّوا مناصب حكومية، وأبرز هذه الشخصيات اللواء (ناصر النوبة) الذي عُين -بالقرار (رقم 97) لسنة 2018- قائداً للشرطة العسكرية العامة وفرعها في عدن، واللواء الركن (محمد طماح) الذي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (107) لسنة 2018م بتعيينه رئيساً لهيئة الاستخبارات والاستطلاع.

المحطة الرابعة 2011-2019

في هذه المرحلة شهدت ثورة فبراير 2011 التي أسقطت نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتولّي نائبه عبدربه منصور هادي المنتمي لمحافظة أبين الرئاسة كمرشح توافقي، وقد شارك المواطنون في المحافظات الجنوبية بفاعلية رغم محاولة اعتراضهم من قبل عناصر الحراك الجنوبية، وفي هذه المرحلة تم استقطاب بعض قيادات الحراك ومكوناته للمشاركة في الحوار الوطني، والتوافق على معالجات

للقضية الجنوبية، وتضمنها في مسودة الدستور، وتحولت في هذه المرحلة قيادة الأجهزة والوزارات لقيادات تنتمي إلى المحافظات الجنوبية، إلا أن الانقلاب الذي قده جماعته الحوثي وشريكها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح واجتياح المحافظات الشمالية والجنوبية قضى على التسوية السياسية وأدخل اليمن في حروب وفوضى مستمرة.

وفي هذه المرحلة برزت كيانات جديدة مدعومة من دول إقليمية، وتم إنشاء العديد من الفصائل والكتائب المسلحة في المحافظات الجنوبية.

رابعاً: أهم التكتلات في المناطق الجنوبية والشرقية

يوجد في المحافظات الجنوبية نوعان رئيسيان من المكونات ذات الأهداف والدوافع السياسية، النوع الأول: مع خيار الوحدة، ويعمل على الدفع بإصلاحات دستورية وعملية تعالج الأخطاء وتعزز قيمة الوحدة وفوائدها، وهذا الصنف فيه الكثير من الشخصيات التي تشغل مناصب حكومية، وكذلك الشخصيات الاجتماعية والمواطنين الذين تضرروا أثناء حكم الحزب الاشتراكي اليمني ويدركون أيضاً طبيعة الانقسامات الجهوية. وإشكالية هذا الصنف أن صوته غير مسموع، كما أن الأحداث التي مرت بها اليمن بعد انقلاب جماعة الحوثي وحليفها السابق الرئيس السابق علي عبدالله صالح؛ لم تشجعها لتبني مواقف واضحة، وربما لعدم موثوقيتها بمآلات الأحداث وتطوراتها. في هذا الصنف تندرج مواقف الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها حتى اللحظة، بما فيها الحزب الاشتراكي اليمني الذي تضمنت رؤيته لحل القضية الجنوبية كما سنرى خيار الدولة الاتحادية وفقاً لنظام الإقليمين، وإن كانت توجد أصوات مطالبة بأن يكون هذا الحل لفترة انتقالية يتم بعدها استفتاء.

والنوع الآخر: هو الذي يمارس الوصاية على تمثيل الجنوب، وفق سقف مشروعه الانفصالي، ويتركز ثقله وتواجده في مناطق محددة، وخاصة في ردفان والضالع والمكلا وعدن، ومن خلال تتبع مسيرة الحراك الجنوبي ومكوناته التي ظهرت منذ منتصف

التسعينيات حتى العام 2019، يتضح عدم ثبات موازين قواها وتأرجحها بين فترة وأخرى، وتكرار ظاهرة الانقسامات وظهور كيانات جديدة واضمحلال أخرى، إضافة إلى إضعاف دور الشخصيات المؤسسة للحراك وتغيُّر قناعات بعضها لصالح الوحدة الاتحادية، وبالمقابل تصدرت الساحة الجنوبية كيانات جديدة مدعومة من دول الإقليم، وتحديدًا الإمارات وإيران، ويمكن حصر أبرز المكونات الجنوبية ذات الطابع الفصائلي- في الوقت الحاضر- في المكونات الآتية: (المجلس الانتقالي الجنوبي، الائتلاف الوطني الجنوبي، مجلس الحراك الثوري، مؤتمر حضرموت الجامع، ومجلس الإنقاذ الوطني الجنوبي، وتحالف القوى الوطنية الجنوبية، إضافة للتشكيلات المسلحة التي عملت الإمارات على إنشائها وتدريبها وتمويلها وإدارتها، الأحزمة الأمنية وقوات النخبة وألوية العمالقة). وفيما يأتي حديث مفصل عن طبيعة كل مكون:

1- المجلس الانتقالي الجنوبي

نشأ المجلس الانتقالي الجنوبي في 11 مايو 2017، كردة فعل مباشرة على إقالة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي عدداً من محافظي المحافظات الجنوبية، (عدن وحضرموت وشبوة ولحج والضالع)، وإقالة وزير الدولة هاني بن بريك وإحالاته للتحقيق، وقد انعكست تلك الإقالات على تشكيلة هيئة رئاسة المجلس الانتقالي وأنشطته، ودور دولة الإمارات العربية المتحدة في جنوب اليمن.

يهدف المجلس الانتقالي-وفقاً لأدبيات وأنشطة قياداته- إلى الانفصال عن اليمن، وإقامة دولة جنوبية باسم دولة الجنوب العربي، وهي التسمية التي أطلقتها بريطانيا على السلطنات والمشيخات التي كانت في المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن، التي كانت تُكوّن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

أ- تشكيلة المجلس وخلفيات القيادات والهيكلية

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

في الجدول رقم (2) أسماء هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي وصفاتهم

م	الاسم	الصفة في المجلس الانتقالي الجنوبي	آخر منصب حكومي تولاه	المحافظة التي ينتمي لها
1	عيدروس قاسم الزبيدي	رئيس المجلس الانتقالي	محافظ محافظة عدن سابق	الضالع
2	هاني بن بريك	نائب رئيس المجلس الانتقالي	وزير دولة بمجلس الوزراء سابق	عدن
3	أحمد سعيد بن بريك	رئيس الجمعية الوطنية	محافظ محافظة حضرموت سابق	
4	أحمد حامد ملمس	الأمين العام	محافظ محافظة شبوة سابق	شبوة
5	لطفي باشریف	عضو هيئة رئاسة المجلس	وزير الاتصالات وتقنية المعلومات سابق	
6	مراد علي محمد الحالمي	عضو هيئة رئاسة المجلس	وزير النقل والمواصلات سابق	
7	ناصر الخنجي	عضو هيئة رئاسة المجلس	محافظ محافظة لحج سابق	
8	فضل الجعدي	عضو هيئة رئاسة المجلس	محافظ محافظة الضالع سابق	الضالع
9	سالم عبد الله السقطري	عضو هيئة رئاسة المجلس	محافظ محافظة أرخبيل سقطري سابق	سقطري
10	صالح بن فريد العولقي	عضو هيئة رئاسة المجلس	عضو البرلمان اليمني	شبوة
11	عبد الرب النقيب	عضو هيئة رئاسة المجلس	شيخ قبلي	لحج
12	لطفي شطارة	عضو هيئة رئاسة المجلس		
13	عبد الرحمن شيخ	عضو هيئة رئاسة المجلس	وكيل العاصمة اليمنية المؤقتة عدن	
14	عبد الهادي علي شائف	عضو هيئة رئاسة المجلس		
15	عقيل محمد العطاس	عضو هيئة رئاسة المجلس		
16	عبد الله آل عفرار	عضو هيئة رئاسة المجلس		المهرة

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

عدن	أستاذة في كلية الآداب جامعة عدن	عضو هيئة رئاسة المجلس	منى با شراحيل	17
	مستشار قائد المنطقة العسكرية الثانية	عضو هيئة رئاسة المجلس	أحمد محمد بامعلم	18
		عضو هيئة رئاسة المجلس	نيران سوقي	19
		عضو هيئة رئاسة المجلس	أمين صالح محمد	20
	أستاذة في كلية الحقوق جامعة عدن	عضو هيئة رئاسة المجلس	سهير على أحمد	21
شبو		عضو هيئة رئاسة المجلس	سالم ثابت العولقي	22
أبين	عميد طيار مساعد قائد المنطقة الرابعة ٢٠١٥م	عضو هيئة رئاسة المجلس ومدير دائرة الشهداء والجرحى	ناصر أحمد محمد السعدي	23
		عضو هيئة رئاسة المجلس	على ناصر الشيبية	24
	وكيل محافظة عدن	عضو هيئة رئاسة المجلس	عدنان الكاف	25
		عضو هيئة رئاسة المجلس	علي عبد الله الكثيري	26

وتم تعيين رؤساء فروع المجلس الانتقالي في المحافظات بقرار عيادروس الزبيدي، أثار الاستقطابات المنطقية والجهوية وشعور بعض القيادات السباقية في الحراك بالتهميش والإقصاء، خصوصا وأن بعض الشخصيات المعينة لم تكن لها مواقف أو إسهامات في الحراك، وتفتقد لمشروعية تمثيل مناطقها أو قبائلها.

ب- دوائر الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي

جدول رقم (3)

م	الاسم	الصفة	ملاحظة
1	عيادروس نصر النقيب	رئيس دائرة العلاقات الخارجية	رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني

2	منصور زيد	رئيس الدائرة التنظيمية
3	نزار هيثم	المتحدث الرسمي باسم المجلس
4	ذكرى معتوق	رئيسة دائرة حقوق الإنسان

يتبين من الأسماء التي تضمنها الجدول، انتماء الكثير من الشخصيات في المجلس الانتقالي للحزب الاشتراكي اليمني، وبالتالي قد تشير للدور الذي يلعبه الحزب الاشتراكي في هذه القضية الحساسة، وغلبة الجناح الانفصالي فيه على الوحدوي.

ج- نقاط القوة والضعف للمجلس الانتقالي:

تتمثل نقاط القوة في:

- امتلاكه العديد من التشكيلات المسلحة التي تُقدر بـ 90 ألف مقاتل.
- سيطرته على العاصمة المؤقتة عدن، بما تمثله من مكانة سياسية وموارد مالية.
- وجود حليف يدعمه سياسياً وعسكرياً ومالياً، تتمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ضعف المكونات الجنوبية الأخرى.

وتتمثل نقاط الضعف في:

- حداثة تكوينه، وعدم وجود مواقف وإسهامات لكثير من قياداته الداعمة للقضية الجنوبية، بل لقد عمل الكثير منهم مع نظام علي عبد الله صالح وكانت لهم مواقف تعادي نشطاء الحراك الجنوبي، وأبرزهم: هاني بن بريك نائب رئيس المجلس الانتقالي وأحمد حامد للمس أمين عام المجلس، وكذلك أحمد سعيد بن بريك رئيس الجمعية الوطنية وغيرهم الكثير.
- ضعف تمثيله الجغرافي ومحدودية تمثيله لمكونات جنوب اليمن، وتركز تأثير القيادات المنتمية للضالع ويافع فيه، انعكس على قلة الالتفاف الشعبي حوله.

- وجود مكونات تنازعه دور تمثيل القضية الجنوبية .
- ممارساته الإقصائية بحق بقية المكونات الجنوبية .
- تورط العديد من قياداته بانتهاكات حقوق الإنسان .
- ضعف الخبرة السياسية لقياداته .
- فشل قياداته في إدارة مؤسسات الدولة أثناء شغلها مناصب حكومية قبل أن تقال، وتَحَبُّط تعامله في إدارة المناطق التي يسيطر عليها .
- التأثير الكبير عليه من قبل دولة الإمارات، ونظرة المكونات المحلية والقوى الدولية للمجلس كأداة بيد الإمارات .

2- الائتلاف الوطني الجنوبي

تم إشهار الائتلاف الوطني الجنوبي في (27 إبريل 2019م) في ذروة الاختلاف بين الحكومة اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تدعم المجلس الانتقالي الجنوبي (الانفصالي)، وبعد محاولات عديدة انعقد المؤتمر الأول لـ «الائتلاف الوطني الجنوبي» 27 إبريل 2019م، في العاصمة المؤقتة لليمن «عدن»، بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية المهندس أحمد الميسري. وكانت الإمارات قد تدخلت لدى السلطات المصرية في مارس الماضي وأفشلت إشهار الائتلاف وانعقاد مؤتمره الأول في العاصمة المصرية «القاهرة».

وعقد الائتلاف الوطني الجنوبي مؤتمره، تحت شعار «معاً نحو الدولة الاتحادية لتحقيق الإرادة الشعبية لأبناء الجنوب»، وقال الائتلاف: إن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني قَدَّمت مثلاً لحل معقول للكثير من المشاكل في البلد، بينها القضية الجنوبية التي قال إن مؤتمر الحوار جعلها في صلب مخرجاته، وكانت فرصة مثلت مخرجاً آمناً للكثير من الحريصين على البلاد⁽¹⁵⁾.

15 اختار هيئة رئاسة من 23 عضواً... الائتلاف الوطني الجنوبي يعقد مؤتمره الأول في عدن، موقع المصدر أونلاين، تاريخ النشر 27 أبريل 2019، تاريخ الاطلاع 30 سبتمبر 2019. <https://cutt.us/DsjGW>

واختتم المؤتمر العام الأول للائتلاف بانتخاب أعضاء رئاسة الائتلاف المكونة من 23 عضواً، بينهم وزراء وبرلمانيون، واختيار أحمد صالح العيسي رئيساً للائتلاف.

ولم يكن إشهار الائتلاف الوطني مجرد تظاهرة سياسية احتجاجية، على احتكار مؤسسي المجلس الانتقالي للمحافظات الجنوبية والشرقية، فقد بدأت الشخصيات المؤسسة للائتلاف الوطني الجنوبي، في ممارسة مسؤولياتها والترويج لمشروعها السياسي، حيث التقى الشيخ أحمد صالح العيسي رئيس الائتلاف الوطني الجنوبي بمكتب وزارة الخارجية بسفارة الجمهورية اليمنية بالعصمة السعودية «الرياض» السفير الفرنسي «كريستيان تستو» وجرى خلال اللقاء مناقشة مجمل القضايا والموضوعات التي تهم البلدين والشعبين الصديقين⁽¹⁶⁾.

جدول رقم (4)

أسماء هيئة رئاسة الائتلاف الوطني الجنوبي وصفات أبرز الشخصيات التي تتوفر عنها المعلومات

م	الاسم	الصفة
1	أحمد صالح العيسي	رئيس الائتلاف. نائب مدير مكتب رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية، رجل أعمال نافذ، ينتمي لمحافظة شبوة
2	علي عبد الباقي المسلماني	
3	علي هيثم الغريب	
4	صالح الجبواني	وزير النقل في الحكومة وأحد قيادات الحراك سابقاً، ينتمي لمحافظة شبوة
5	نائف صالح البكري	وزير الشباب والرياضة، ومحافظ عدن الأسبق وقائد مقاومة تحريرها، حيث كان يشغل وكيل المحافظة، ينتمي لمحافظة لحج منطقة يافع
6	عبد السلام باعبود	

¹⁶ رئيس الائتلاف الوطني الجنوبي يلتقي السفير الفرنسي لدى اليمن، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر 7 مايو 2019، تاريخ الاطلاع 1 أكتوبر 2019. <http://bit.ly/2V4Uf40>

7	إنصاف علي مايو	عضو مجلس النواب ورئيس المكتب التنفيذي لحزب الإصلاح في محافظة عدن
8	أشرف علي محمد	
9	كوثر شاذلي	
10	أحمد سالم فضل	
11	عبد الكريم سالم السعدي	
12	محمد با مقا	
13	وضاح بن بريك	
14	مقبل لكرش	
15	كمال الضالعي	
16	عبد الله ناجي	
17	مها حسين السيد	
18	أحمد جمعان السقطري	
19	بدر كلشات	
20	علي سعيد الأحمدي	
21	عبد الناصر بن حماد العوذلي	
22	هاني محمد اليزيدي	
23	عبد الكريم قاسم فرج	

3- مؤتمر حضرموت الجامع

تأسس المؤتمر في إبريل 2017، ويعد محصلة لاجتماع حلف قبائل حضرموت (*17) في 4 يوليو 2013 في «وادي نحب»، وامتداداً لـ «الهبة الشعبية» في 20 ديسمبر 2013. يتركز اهتمام مؤسسي وأعضاء مؤتمر حضرموت الجامع، بوضع محافظتهم «حضرموت»، ويتميز المؤتمر بضمه لمختلف مكونات المجتمع الحضرمي بتوجهاتهم السياسية وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية المتنوعة. ويهدف المؤتمر إلى توحيد الصف الحضرمي على رؤية موحدة تضمن لحضرموت مستقبلاً تستحقه وفقاً

17 * حلف قبائل حضرموت: حلف قبلي يضم قبائل وعشائر وبادية وحضر حضرموت.

لحجمها ومكائنتها وأدوارها وإمكانياتها مساحة وثروة وسكاناً⁽¹⁸⁾، وبحسب تعريف الموقع الإلكتروني لمؤتمر حضرموت الجامع⁽¹⁹⁾، بأن جمع شمل أبناء حضرموت ظل هدفاً بارزاً وأساسياً لدى كل مكونات المجتمع "مؤسسات ومنظمات وشخصيات اجتماعية واعتبارية ومشايخ قبائل ووجهاء وأعيان" منذ زمن بعيد، وجاء حلف قبائل حضرموت مبيناً ذلك من قبل المقدم سعد بن حمد بن حبريش^{(20)*} -رحمه الله- في اجتماع "وادي نخب" لمقادمة القبائل ومشايخ حضرموت في ٤ يوليو 2013 ليحقق هذا المشروع العظيم للمجتمع الحضرمي ويحبي في النفوس والوجدان الأمل في استعادة مكانة حضرموت والمطالبة بالحقوق المشروعة وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار والسلام.

ويتكون مؤتمر حضرموت الجامع من 3001 مشارك، وقَّعوا على ميثاق شرف بين المكونات المجتمعية الحضرمية، وكانت الهيئة التحضيرية العليا للمؤتمر انعقدت في 15 إبريل 2019م، في مدينة المكلا، مركز المحافظة، ووقَّع المشاركون على وثيقة تضمنت توجهات المؤتمر، ومنها: «الالتزام بأن مصلحة حضرموت وحقوقها وأمنها واستقرارها وفقاً لمخرجات وتوصيات مؤتمر حضرموت الجامع، مقدّمة على غيرها من المصالح الخاصة»، وأن «مؤتمر حضرموت الجامع هو المرجعية العليا في شأن مصلحة حضرموت وحقوقها وأمنها واستقرارها»، وتجرّيم «استخدام العنف بكافة أشكاله المادية والمعنوية بين كافة القوى والمكونات المجتمعية الحضرمية»⁽²¹⁾.

18 لماذا مؤتمر حضرموت الجامع؟، موقع مؤتمر حضرموت الجامع، تاريخ النشر (د.ت)، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2019.

19 نبذة تعريفية، موقع مؤتمر حضرموت الجامع، تاريخ النشر (د.ت)، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2019.

20 ** سعد بن حمد بن حبريش، شيخ قبائل الحموم الحضرمية ومؤسس حلف قبائل حضرموت، الذي يضم مختلف مكونات حضرموت، قُتل في نقطة أمنية في مدخل مدينة سيئون حاضرة وادي حضرموت في 2 ديسمبر 2013.

21 عادل الأحمد، مؤتمر حضرموت الجامع ينطلق اليوم: حماية المحافظة أولاً، العربي الجديد، تاريخ

أهداف المؤتمر: (22)

- لَمُّ الشمل وتوحيد الكلمة لكل أطراف ومكونات حضرموت
- إعداد رؤية شاملة ترسم خارطة حاضر ومستقبل حضرموت.
- ضمان مستقبل حضرموت تسوده العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي.
- دعم قوات النخبة الحضرمية باعتبارها صمام أمان حضرموت.
- العمل على نبذ التعصب والتطرف وإشاعة روح التسامح وقبول الآخر في أوساط المجتمع الحضرمي خاصة والآخرين بشكل عام.
- تعزيز نهج الوسطية والاعتدال لمدرسة حضرموت بما يرسخ مبدأ التآخي والسلام والتعايش الذي أوصى به ديننا الحنيف.

ويطالب مؤتمر حضرموت الجامع بأن يكون لحضرموت إقليم مستقل بذاته وفُق جغرافيته المعروفة، يتمتع بحقوقه السياسية السيادية كاملة، بعيدا عن مختلف صنوف التبعية والانتقاص والإلحاق، بما يحقق العدالة في توزيع السلطة والثروة بالتوازن في المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمثيل في السلطات المركزية، وأن يكون لإقليم حضرموت التمثيل في أي استحقاق قادم، وفُعا لعدد من المعايير، أهمها: معيار المساحة، معيار عدد السكان، معيار الإسهام في الميزانية الاتحادية، معيار البعد التاريخي والثقافي والاجتماعي.

يلاحظ من رؤى وأهداف وخطابات مؤتمر حضرموت الجامع، وضوحها فيما يتعلق بقضايا وما تعتبره حقوق حضرموت وفق المعايير التي يُفترض تطبيقها.

لكن الوضوح الساطع يتحول إلى غموض يحمل أكثر من معنى، وقابل للتكيف مع المستجدات عند الحديث عن علاقة حضرموت مع جوارها، سواء على مستوى

22 موقع مؤتمر حضرموت الجامع، تاريخ النشر (د ت)، تاريخ الاطلاع ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩.
[/http://hadic.org/%d8%a3%d9%87%d8%af%d8%a7%d9%81%d9%86%d8%a7](http://hadic.org/%d8%a3%d9%87%d8%af%d8%a7%d9%81%d9%86%d8%a7)

السلطة المركزية في صنعاء ضمن الوحدة اليمنية أو مع احتمالية حدوث انفصال، وبالتالي علاقة حضرموت بعدن والقوى المسيطرة عليها والتي تتركز خلفيتها على الضالع ولحج وخصوصاً يافع وردفان.

أبرز قيادات مؤتمر حضرموت الجامع هم: الشيخ عمرو بن حبريش العلي، رئيس مؤتمر حضرموت الجامع، والشيخ محمد عوض البسيري، النائب الأول لرئيس مؤتمر حضرموت الجامع، وطارق العكبري، أمين عام المؤتمر، أكرم نصيب أحمد العامري، الأمين العام المساعد للمؤتمر، ورئيس مكتب المؤتمر بالوادي والصحراء محافظة حضرموت.

تجدد الإشارة هنا إلى وجود تحفظات مشتركة لدى بعض مكونات محافظات حضرموت والمهرة وأرخبيل سقطرى؛ إذ يفضل المنتمون للأولى الهوية الحضرمية كإقليم، في حين يعارض الآخرون الانضمام لإقليم حضرموت بصيغة الضم والإلحاق تخوفاً من حجم المشاركة، وتعود بعض الأسباب إلى تباينات مجتمعية وثقافية من ترسبات الذاكرة المشتركة.

4- مجلس الإنقاذ الوطني الجنوبي

يعد مجلس الإنقاذ الوطني الجنوبي حديث التكوين، أُعلن عن تأسيسه وإشهاره (أكتوبر 2019) في محافظة المهرة شرقي اليمن، في ظل محاولات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة تصدراً واحتكار تمثيل المحافظات الجنوبية والشرقية، وقد تشكل المجلس من مجموعة من الكيانات اليمنية، بينها تيار الحراك الجنوبي الذي يتزعمه القيادي حسن باعوم، واللجنة المنظمة لاعتصام أبناء المهرة، والمجلس العام لأبناء المهرة وسقطرى، وكيانات سياسية أخرى⁽²³⁾.

يمثل مجلس الإنقاذ الوطني، وفقاً لـ علي الحريزي وكيل محافظة المهرة السابق،

²³ تحضيرات في المهرة استعداداً للإعلان عن تشكيل مجلس إنقاذ وطني جنوبي، موقع اخبار اليمن الآن، تاريخ النشر 4 سبتمبر 2019، تاريخ الاطلاع 6 أكتوبر 2019. <http://yemennownews.com/article/505809>

جميع الفصائل والمكونات في المحافظات الجنوبية في اليمن، والعديد من الشخصيات التي تتوزع على مدن جنوب اليمن، وأبرزها: الشيخ عيسى سالم السقطري، والشيخ على الحريزي، واللواء أحمد قحطان، وفادي باعوم.

ومن أهداف المجلس: العمل على إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلاد، بحسب ما أعلن رئيس المكتب السياسي لمجلس الحراك الثوري «فادي باعوم»، وأضاف باعوم أن المجلس الجديد سيعمل على إرساء شراكة بين كل مكونات الشعب مع تحريم أي إقصاء، والتأكيد على التصالح والتسامح، ثم رفض أي تدخل خارجي مهما كان، وإعادة السلطة للشعب من خلال ممثلين منتخبين ومن خلال الاستفتاء⁽²⁴⁾.

وقد أجرت بعض القيادات في المجلس العديد من اللقاءات الجانبية بين الشخصيات التي سيتشكل منها المجلس، ومع قنوات دبلوماسية خارجية، أبرزها: اللقاء مع السفير البريطاني لدى اليمن، ونائب وزير الخارجية الروسي.

5- تحالف القوى الوطنية الجنوبية

تحالف القوى الوطنية الجنوبية، تحالف حديث، أعلن عنه في مدينة جدة السعودية في سبتمبر 2019، أثناء المفاوضات غير المباشرة، بين ممثلين عن الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، ومؤسسو التحالف هم من أبناء وأحفاد السلاطين والحكام السابقين لاتحاد الجنوب العربي ومحمية حضرموت، الذي أنشأته بريطانيا خلال الفترة 1959-1963م، أثناء احتلالها لعدن والمحافظات المجاورة لها وحضرموت. ويُعد إعلان تحالف القوى الجنوبية من داخل المملكة العربية السعودية سابقة غير معهودة، نظراً لعادتها في منع المتواجدين فيها من ممارسة أي أنشطة سياسية.

ويهدف التحالف، بحسب نائب رئيس التحالف الأمير عبد الجبار عبد الواحد الأميري، إلى استعادة الهوية الجنوبية العربية التي اختطفت في العام 1967م⁽²⁵⁾.

24 تحضيرات في المهرة استعداداً للإعلان عن تشكيل مجلس إنقاذ وطني جنوبي، مرجع سابق. - <http://ye-menownnews.com/article/505809>

25 الأمير لـ«الأيام»: سلاطين ومشايخ الجنوب هدفهم استعادة الهوية الوطنية لا الحكم، موقع

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

وتكوّن التحالف من مجلس تأسيسي، ومجلس أعلى، وعدد من اللجان المتخصصة، حيث ضم المجلس التأسيسي تسعة عشر شخصاً، والمجلس الأعلى ستة أشخاص، وشكل ثلاث لجان أساسية: الإعلامية والمالية والسياسية، تتكون كل منها من ثلاث شخصيات، غير مبيّنة صفاتها. ويلاحظ عدم وجود أي امرأة في مكونات التحالف.

جدول رقم (5) أعضاء المجلس التأسيسي لتحالف القوى الوطنية الجنوبية: (26)

م	الاسم	الصفة
1	الأمير علي بن شيخ العولقي	رئيساً للتحالف
2	الأمير عبد الجبار بن عبد الواحد الأميري	نائباً للرئيس
3	الأمير إسكندر بن حمود آل هرهرة	الأمين العام
4	الأمير محمد بن فيصل الحوشي	عضواً
5	الأمير صالح بن غالب القعيطي	عضواً
6	الأمير فوزي بن عبد المجيد الكثيري	عضواً
7	السلطان عبد الله بن عيسى بن عفرار	عضواً
8	الأمير عبد الله بن أحمد العوذلي	عضواً
9	الأمير صالح بن فريد الديولي	شؤون القبائل
10	الأمير ناصر أحمد حسين الفضلي	عضواً
11	الشريف العقيد عادل بن حيدر الهبيلي	الشؤون الأمنية
12	الشيخ سالم بن محمد الديولي	عضواً
13	الأمير عبد الدائم بن عبد الواحد الأميري	الشؤون الدولية.
14	الأمير محسن بن عبد الكريم العبدلي	عضواً
15	الشيخ وهيب بن فضل آل هرهرة	شؤون الشباب
16	السلطان محمد ناصر بن عيدروس العولقي	عضواً
17	الأمير فايز بن علي سعيد الواحددي	عضواً

صحيفة الأيام، تاريخ النشر 5 أكتوبر 2019، تاريخ الاطلاع 6 أكتوبر 2019. <https://www.alayyam.info/news/7YG3759E-ODDBAK>

26 الإعلان عن أكبر تحالف وطني من أمراء وسلاطين الجنوب، موقع صحيفة الأيام، تاريخ النشر 17 سبتمبر

2019، تاريخ الاطلاع 6 أكتوبر 2019. <https://www.alayyam.info/news/7XQBI3N5-AT42CL-D051>

18	الأمير عبد العزيز بن عبد الله العولقي	الشؤون القانونية
19	الشريف ماهر بن فضل الهبيلي	الشؤون السياسية

المجلس الأعلى للتحالف:

ويتكون من: الأمير علي بن أحمد العبدلي. الشريف فضل بن صالح الهبيلي. السلطان الذهب بن عمر آل هرهرة. د. محمد أبوبكر المفلحي، مستشاراً. الأمير محمد بن محمد آل هرهرة، مستشاراً بالمجلس الأعلى. الأستاذ محمد علي رشيد النعماني، المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي المكلف.

وشكل تحالف القوى الوطنية الجنوبية، ثلاث لجان أساسية: الإعلامية والمالية والسياسية، مكونة كل منها من ثلاث شخصيات، غير مبينة صفاتها.

اللجنة الإعلامية: الأمير عبد الجبار بن عبد الواحد الأميري. الأمير صالح بن فريد الديولي. الأستاذ محمد علي رشيد النعماني.

اللجنة المالية: الأمير عبد الله بن أحمد العوذلي. الشيخ وهيب بن فضل بن هرهرة. الأمير عبد العزيز بن عبد الله العولقي.

اللجنة السياسية: الأمير علي بن شيخ العولقي. السلطان إسكندر بن حمود آل هرهرة. الشريف ماهر بن فضل الهبيلي.

يتعامل أعضاء التحالف مع المجلس الانتقالي والتفاعلات الجارية وفق سياسة مؤقتة، يسعى أصحابه إلى تصحيح الصورة الذهنية عن ماضيهم، واستعادة شرعية تمثيل المناطق التي حكموها سابقاً، ويتوقع أن يتطور خطاب وحضور تحالف القوى الجنوبية ككل، أو بعض شخصياته على الأقل خلال المرحلة القادمة، مستفيدة من حالة الانقسامات في المكونات السياسية والاجتماعية للمحافظات الجنوبية والشرقية، إضافة إلى رغبة دول الجوار وتفضيلها للتعامل مع الشخصيات القبلية والاجتماعية على التعامل مع الكيانات الحزبية والسياسية، حيث يسهل الضغط على الأولى حد

التحكم بها، بينما يتعذر ذلك مع الكيانات المتعددة الانتماء والقيادة.

الملاحظة المركزية من خلال عرض المكونات في المحافظات الجنوبية والشرقية، هي استمرار ظاهرة تكاثر الكيانات، وعودة الاستقطابات المناطقية والجهوية، واستحالة ادعاء تمثيل المحافظات الجنوبية والشرقية، الأمر الذي يندرج بعودة جديدة للصراعات الدموية التي حدثت في 13 يناير 1986، أثناء اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وما أعقبها من مواجهات راح ضحيتها عشرات الآلاف بين قتيل وجريح ومشرّد.

المبحث الثاني: النفوذ الدولي في جنوب اليمن

تعاظم دور الفاعلين الإقليميين في اليمن خلال السنوات الأخيرة، على حساب الدولة اليمنية وسيادتها، في ظل معاودة أصوات تطالب بتقسيم اليمن، وزيادة نشاطات المجموعات المسلحة (المتردة والانفصالية)، وتراجع دور الأحزاب السياسية؛ وتحديداً منذ الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثيين المسلحة «أنصار الله»، في 21 سبتمبر 2014، بدعم من حليفها الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، الذي أطاحت به ثورة 11 فبراير 2011، وهو ما دفع الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي إلى الطلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم بكل الوسائل الممكنة بما فيها العمل العسكري، ومساعدة حكومته في استعادة سيطرتها على المناطق والمؤسسات.

تتعدد الدول الإقليمية والدولية التي تحتل المحافظات الجنوبية والشرقية في استراتيجياتها، باعتبارها مناطق ثروات ونفوذ ومساحات واسعة وعدد السكان محدود، حيث تسعى تلك الدول إلى بسط نفوذها في المحافظات الجنوبية والشرقية وتثبيتته، مدفوعة بذاكرة تحتفظ بصورة اصطفاوية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع الاتحاد السوفيتي، ومساعي قيادتها لتصدير الثورة إلى دول الجوار في ظل حكم الحزب الاشتراكي.

ومن خلال تتبع أدوار تلك القوى الإقليمية والدولية، يلاحظ تغير في أولوياتها للتعامل مع حالة الصراعات الجارية في اليمن، فبينما كان البعد الأمني هو العامل المؤثر في أجندة تلك القوى، سواء لحماية أمنها القومي أو بدافع الإضرار بمنافستها الإقليمية، نجد أن تلك الدول قد طورت من استراتيجياتها تحت إغراءات ضعف الدولة اليمنية، وبنيت استراتيجيات تركز على استغلال المجالات الاقتصادية والحيوية والعمل على إضعاف حضور الحكومة اليمنية مقابل تعزيز حضور أجهزة ومؤسسات تلك الدول على الأرض في المحافظات الجنوبية والشرقية، من خلال التواجد العسكري وشراء ولاءات المواطنين في تلك المناطق، بواسطة المساعدات الإغاثية ومشاريع التنمية،

أوالتغييرالإعلامي والتحريض ضد الدول المنافسة لها وفرض تعيين بعضهم في مناصب حكومية، كما حدث في تعيين عيدروس الزبيدي محافظاً لعدن، وهاني بن بريك وزيراً للدولة، وشلال شائع محافظاً لعدن، وغيرهم من الانفصاليين، الذين استغلوا وجودهم في مؤسسات الدولة وإمكانياتها في تنفيذ أجندتهم وأجندة القوى الدولية الداعمة لهم.

أولاً: محطات الدور الإقليمي والدولي في اليمن

يمكن تقسيم العلاقات اليمنية مع الدول الإقليمية والدولية إلى عدة مراحل، وفقاً لخصائص المحطات الزمنية التي مرت بها اليمن والساحة الإقليمية والدولية، منذ أن كان اليمن دولتين (الجمهورية العربية اليمنية 1962-1990، وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية 1970-1990 التي كان اسمها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بين 30 نوفمبر 1967 و1 ديسمبر 1970)، وكان النظام العالمي حينها ثنائي القطبية، حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بقيادة روسيا الاتحادية.

في هذه المرحلة حافظت الجمهورية العربية اليمنية على علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي على الرغم من علاقتها المتميزة بالولايات المتحدة، التي كانت علاقاتها مع جمهورية اليمن الديمقراطية سيئة، ويعود ذلك إلى دعم الاتحاد السوفيتي للجمهورية العربية اليمنية منذ تأسيسها في عام 1962 عقب الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي «الإمامي»، واستمرارها في تدريب الضباط وتقديم المساعدات، وفي الفترة ذاتها بنى الاتحاد السوفيتي قواعد عسكرية في جنوب اليمن، وبالغت قيادات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في تطبيق الشيوعية وشعارات تصدير الثورة، وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية ومخاوف دول الخليج.

خلال فترة الحرب الباردة وجد النظامان في اليمن فرصاً خلقتها التموضعات السياسية في التحالفات الدولية، في ظل سياسة الاستقطاب التي سادت المرحلة، وقد

انتهت هذه المرحلة بسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي .

وتبدأ المرحلة الثانية في علاقات الجمهورية اليمنية الخارجية مع إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، وتستمر حتى العام 2000م، وقد أدت الأحداث التي جرت في هذه المرحلة إلى تحولات كبيرة، على الصعيد المحلي لليمن، وعلى الصعيد الإقليمي، وكان أشدها تأثيراً احتلال العراق للكويت، وحرب الانفصال أو حرب صيف 1994م، وقد تمكن الحزب الاشتراكي من استمالة موقف دول الخليج لصالحه باستثناء موقف دولة قطر، على الرغم من علاقة الحزب الاشتراكي السيئة سابقاً بدول الخليج.

ثم تأتي المرحلة الثالثة 2000-2012، وفيها تم توقيع اتفاقية الحدود بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، وحدث تطور في العلاقات بين الدولتين، في مختلف الصعد. وقد شهدت هذه المرحلة أحداثاً وتفاعلات سياسية، وانتعاشاً اقتصادياً، وتحديات أمنية على الصعيد المحلي والدولي، كان أبرزها: حروب صعدة خلال الفترة 2004-2010، وهجمات 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وتسببت في غزو واحتلال أمريكا لأفغانستان، ومن ثم العراق عام 2003.

في هذه المرحلة استطاع النظام اليمني أن يقدم ذاته شريكاً في مكافحة الإرهاب، غير أنه فشل في توظيف المساعدات الدولية والاحتفاظ بثقة المانحين. وقد شهدت أواخر هذه المحطة تدهوراً اقتصادياً وأمناً وانقساماً سياسياً أدى إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية من عام 2009 إلى 2011، وهو ما لم يتحقق حتى عام 2019.

وأخيراً تأتي المحطة الرابعة 2012-2019: فتبدأ بطي صفحة الرئيس السابق علي عبد الله صالح عقب ثورة شعبية استمرت أكثر من عام، وتوليّ الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي كرئيس انتقالي وفق المبادرة الخليجية التي وقع عليها حزب المؤتمر الشعبي العام «الحاكم» وائتلاف المعارضة «اللقاء المشترك»، ورغم عودة الاستقرار وتحسن الاقتصاد في بدايتها، فقد دخلت البلاد بعد ذلك في فوضى مستمرة

عقب انقلاب جماعة الحوثيين وحليفها الرئيس السابق علي عبدالله صالح في 21 سبتمبر 2014.

خلال هذه المحطة قادت الدولة اليمنية شخصيات جنوبية، وزاد تأثير القوى الإقليمية والدولية في اليمن، على حساب سيادة الدولة اليمنية، وتراجع دور الأحزاب، وتصدرت المشهد اليمني الجماعات المسلحة، وأصبحت اليمن معرضة للانقسامات أكثر من أي وقت، وتكاد مؤسسات الدولة تتلاشى من العاصمتين الرسمية «صنعاء» والمؤقتة «عدن»، حيث تم التمرد على الحكومة وإسقاط عدن في 10 أغسطس 2019 من قبل مليشيا المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: دوافع التدخل الخارجي في اليمن

يعد التأثير على اليمن، ككيان واحد أو متعدد الكيانات، أولوية للقوى الإقليمية والدولية الصاعدة، الراغبة بتنويع مواردها وتوسيع نفوذها، طمعا في إمكانياته وتأثيره الإقليمي، أو خوفاً من تداعيات نهوضه مرة أخرى؛ نظراً للمزايا الكثيرة التي يتميز بها، كالموقع الجغرافي، والكثافة السكانية، وتنوع الثروات والمعادن المتواجدة فيه، وخصوصيته الثقافية والسياسية، وغيرها من المميزات التي تُعد عوامل جذب وإغراء جعلت اليمن في طليعة اهتمامات القوى الإقليمية، بل وجعلته مستهدفاً من قبل القوى الطامعة في موارده وتوسيع نفوذها عبر التاريخ، فيما يعرف بانتقام الجغرافيا، بل وانتقام التاريخ.

1- الموقع الاستراتيجي لليمن

يعد الموقع الجغرافي للدولة عنصر قوة لها أو عنصر ضعف، فبقدر ما يعزز مكانة الدولة في الساحة الإقليمية والدولية، فإنه، أي: الموقع الجغرافي، قد يشكل نقاط جذب لاستهدافها من قبل القوى الإقليمية والدولية، التي تخشى من أن تتمكن قيادة تلك الدولة من تهديد مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية.

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

آسيا. يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية - ويبلغ طول الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية حوالي 1,458 كم - ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان 288 كم، ومن الغرب البحر الأحمر، وتطل اليمن على البحر الأحمر وبحر العرب.

وتبلغ مساحة المحافظات الجنوبية والشرقية التي كانت تكوّن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ثلاثمائة وستين ألف كيلومتراً مربعاً، فيما تقدر مساحة الجمهورية اليمنية الكلية بحوالي خمسمائة وخمسين ألف كيلومتراً مربعاً.

يتمتع اليمن بموقع استراتيجي مطل على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، ويتحكم بمضيق باب المندب الاستراتيجي، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويبلغ طول الشريط الساحلي لليمن (2500 كم)، وتقع أطول السواحل في الجهة الجنوبية، وضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار جزره البحرية في مياهه الإقليمية، والإشراف على خطوط الملاحة البحرية بين الشرق والغرب.

ولطالما عُدّ أمن البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي عموماً، وأمن دول الخليج خصوصاً، غير أن الاهتمام الأمني لم يعد هو المحرك الرئيسي، في التعامل مع المنطقة، خصوصاً بعد أن برز الاهتمام في الاستثمارات الاقتصادية الممكنة في سواحل البحر الأحمر، يتجلى ذلك من المشاريع الاقتصادية العديدة التي أعلنتها السعودية، مثل مشروع (نيوم) وهو مشروع استثماري ضخم أعلنه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ضمن (رؤية المملكة 2023) ⁽²⁷⁾.

وترى الإمارات في ميناء عدن والموانئ على السواحل اليمنية تهديداً استراتيجياً لمصالحها الاقتصادية، ترقى عندها إلى تهديد أمنها القومي، في حالة تم استثمارها، وقد تسبب إلغاء الحكومة اليمنية اتفاقية تشغيل شركة موانئ دبي لميناء عدن عام 2013، في دعم انقلاب جماعة الحوثيين بحسب ما كشف الجنرال السعودي أنور عشقي لقناة

27 إلهام الحدادي، البحر الأحمر صراع النفوذ: هل يتحول إلى حرب إقليمية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، العدد (38)، 2019، ص 20. <http://cutt.us.com/s5dY>

روسيا اليوم، بحجة ضرب حزب الإصلاح. وترى كثير من القوى الدولية إمكانية استفادتها من ثروات ومزايا المحافظات الجنوبية في حال أضعفت الدولة أو قُسمت.

2- الإمكانيات البشرية والمادية

يتمتع اليمن بكثافة سكانية تتركز في المناطق الجبلية في شمال ووسط اليمن، ويقل تركيز السكان في المناطق الساحلية والمحافظات الجنوبية عموماً، ويبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية (26,687,000) نسمة، حسب الإسقاط السكاني لعام 2015، وينمو السكان سنوياً بمعدل (3.0%) ويمثل السكان الذكور (10.036.953) نسمة وبنسبة 50.99% من إجمالي السكان، كما يمثل السكان الإناث (9.648.208) نسمة وبنسبة 49.01% من إجمالي السكان.

ويمثل تعداد السكان الكبير في اليمن مقارنة بدول الخليج العربية والإمكانيات المادية عناصر تحد على مستوى الداخل اليمني، سواء في فترات الضائقة الاقتصادية أو الوفرة، نظراً لتأثير ضغط السكان على صانع القرار اليمني وما يثيره من هواجس لدول الجوار، حيث يعد اليمن القلب الديمغرافي لشبه الجزيرة العربية، وينعكس ثقل الوزن الديمغرافي له -مقارنة بالأوضاع الديمغرافية في الخليج العربي- عامل قلق وتهديد إقليمي لدى بعض الأقطار المجاورة لليمن في الخليج العربي⁽²⁸⁾.

وأسهمت تضاريس اليمن الجبلية المترامية الأطراف في إضعاف الحكومة المركزية وزيادة أهمية الكيانات القبلية والجماعات الانفصالية وأضعفت الوحدة⁽²⁹⁾.

وقد أدى التنقيب عن النفط في المناطق الحدودية بين اليمن -بشطريه- ودول الجوار، إلى صدمات مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، حول حقوق الحفر في مناطق الحدود، في أواخر الثمانينيات. واستمرت الصدمات مع المملكة

28 أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني -الخليجي، دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد 414، آب/أغسطس 2013، ص 81-80.

29 روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تجربنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، يناير 2015، العدد 420، ص 18.

العربية السعودية، بينما تمكن الشطر الجنوبي، من الاتفاق على تسوية الخلافات مع سلطنة عُمان، وقد أرسلت المملكة العربية السعودية خطابات إلى ست شركات نفط في اليمن، ادعت فيها أن 12 من 20 امتيازاً، منحها اليمن لشركات النفط تعمل في منطقة متنازع عليها، وأن السعودية تؤكد حقوقها، وقد أثر ذلك في عمليات الاستكشاف لشركات النفط البريطانية (BP)، وشركة فيليبس⁽³⁰⁾.

3- طبيعة النظام السياسي

تعد اليمن الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي يقوم نظامها السياسي «الجمهوري» على التعددية السياسية، والتبادل السلمي للسلطة، قبل الوحدة وبعدها على حد سواء، بجوار دول الخليج العربية ذات النظم الأسرية القائمة على الوراثة.

وتسعى دول الجوار إلى التأثير على السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، وقاومت محاولات اليمن في استقلال سياستها الخارجية، ومواقفها في أزمة الخليج، إضافة إلى انضمامها إلى مجلس التعاون العربي، على غرار مجلس التعاون الخليجي، وتوجست من تشكيل تجمع صنعاء للتعاون، الذي ضم إلى جوار اليمن كلاً من السودان وأثيوبيا والصومال وجيبوتي.

وقد جددت ثورات الربيع العربي خلال عامي 2011-2012 مخاوف دول الخليج وهواجسها، حول احتمالية تأثر شعوبها بما يدور حولها، فعملت هذه الدول على ضبط التغيير في اليمن والإشراف عليه في المبادرة الخليجية، وإعادة هندسة القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، وتركز القوة جغرافياً وجهوياً.

وتتمسك مختلف الأحزاب بالوحدة اليمنية والممارسات الديمقراطية، ويُعد الحفاظ على وحدة الدولة اليمنية (الأرض والسكان) وإفشال أي مخططات

³⁰ عبد القادر علي عبده البنا، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقات الوحدة وممهدات تأسيس وإصلاح النهج الاقتصادي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دراسة مقدمة لندوة: الوحدة اليمنية والمتغيرات في الدولة والمجتمع صنعاء، 27-28 مايو 2000، ص 12.

للتقسيم والانفصال سواء كانت على خلفية جغرافية أو مناطقية أو مذهبية أو طائفية مرتكز التحالفات السياسية، وأحد ثوابت التجمع اليمني للإصلاح⁽³¹⁾. ويرى كثير من المراقبين أن ضعف نتائج أداء التحالف خلال الخمس سنوات، لا يعود لعجز التحالف بقدر ما تتحكم بها مخاوف إقليمية ودولية، لا ترغب بإعادة الأوضاع إلى المربع السياسي الأول.

4- محاربة الإرهاب

ظاهرة محاربة الإرهاب بالمفهوم الغربي أو الجماعات المتشددة، تحولت إلى أحد الأسباب الرئيسية التي تعتمد عليها الدول الغربية في التدخل في شؤون الدول الأخرى بصرف النظر عن حقيقة الدوافع، وقد برزت هذه الظاهرة التي تتصدرها الأجندة الدولية وتحديدًا الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي مطلع العقد الأخير من الألفية الثانية، وعودة بعض المقاتلين العرب من أفغانستان إلى دولهم، وقد أدت هجمات 11 سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة وبروز الجماعات المقاتلة العابرة للحدود، واستهداف المدمرة الأمريكية (يواس اس كول) في عدن، إلى تركيز الحكومات الغربية وفي طليعتها الأمريكية على اليمن، مما جعلها ضمن الدول المستهدفة في محاربة الإرهاب، لكن الحكومة اليمنية استطاعت الاتفاق مع الأمريكيين على التعاون في مكافحة الإرهاب، وتقديم تسهيلات بما فيها فتح مكتب للمخابرات الأمريكية والتغاضي عن ضربات الطائرات المسيرة «بدون طيار»، وبالتالي تحولت اليمن إلى شريك دولي، حصلت اليمن بموجب التعاون على الدعم اللوجستي وتدريب القوات المختصة، والمساعدات الاقتصادية، والأهم الدعم السياسي للنظام اليمني، الذي تسبب احترافه في توظيف ملف مكافحة الإرهاب في فقدان ثقة الدول الغربية، الأمر الذي دفعها لتكثف اعتمادها على أدواتها الخاصة، والتدخل المباشر في الشؤون اليمنية.

³¹ نجيب سعيد غانم، التجمع اليمني للإصلاح والتحالفات السياسية، مركز أمية للبحوث والدراسات، تاريخ النشر 19 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع 29 أغسطس 2019. <https://cutt.us/rlkRG>

ثالثاً: الفاعلون الإقليميون والدوليون

هناك العديد من الدول الإقليمية والدولية الفاعلة في الساحة اليمنية وجنوب اليمن خاصة، تتباين دوافع وأهداف هذه الدول وفاعلية تأثيرها، وفقاً لعدة عوامل أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية، تتأثر بالموقع الجغرافي لليمن وخصائصه السكانية والطبيعية، ونظامه السياسي.

وتصدر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإيرانية قائمة الفاعلين الإقليميين في اليمن، فيما تأتي سلطنة عمان ودولة قطر في المرتبة الثانية، بينما شهد دور جمهورية مصر العربية تراجعاً كبيراً، أما الفاعلون الدوليون فتأتي المملكة المتحدة «بريطانيا» والولايات المتحدة الأمريكية، في المقدمة، ثم جمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية الصين وجمهورية فرنسا وألمانيا الاتحادية، بأدوار سياسية محدودة، وفيما يلي سيتم التعرف على طبيعة نفوذ الدول المذكورة:

أ- الفاعلون الإقليميون

1- المملكة العربية السعودية

ترتبط المملكة العربية السعودية مع الجمهورية اليمنية بأطول حدود مشتركة تُقدر بحوالي ألف وأربعمئة وسبعين كيلومتراً، وتعد الدولة الأكثر تداخلاً ونفوذاً في اليمن، وتقيم في السعودية أكبر جالية يمنية في الخارج، وفي حين احتفظت السعودية بعلاقات إيجابية مع حكومة الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة اليمنية، فقد جسدت عدن (جنوب اليمن) أسوأ كوابيس السعودية: دولة شيوعية عند حدودها الجنوبية متحالفة مع الاتحاد السوفياتي⁽³²⁾.

وقد رحبت السعودية بالوحدة اليمنية، لكن موقف الحكومة اليمنية أثناء احتلال العراق للكويت ورفض التصويت لصالح التدخل الدولي العسكري لإخراج

³² Bruce Riedel، المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية ضمن حرب اليمن الأهلية، مركز بروكنجز الدوحة، تاريخ النشر 15 أغسطس 2019، تاريخ الاطلاع 2 سبتمبر 2019. <https://cutt.us/BkyAv>

العراق منها بالقوة، ساءت بسببه العلاقات السعودية اليمنية، واستطاع الحزب الاشتراكي اليمني توظيفها لصالحه أثناء خلافه مع شريكه في الحكومة حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح في حكومة الائتلاف الثلاثي 1993، ومحاولته الانفصال عام 1994، وهو ما انعكس في دعم دول الخليج باستثناء دولة قطر للحزب الاشتراكي اليمني.

غير أن موقف السعودية من دعم الانفصال، لم يكن ثابتاً، حيث ينقل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر عن الملك فهد بن عبد العزيز، أثناء توديعه وبعد أن خرج الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي حينها، والدكتور عبد الكريم الإرياني وزير الخارجية اليمني، مسكه الملك فهد بيده وقال له: «إذا كنتم قادرين على دخول عدن وحسم الموقف فبادروا، لتخرجونا من الحرج وتضعوا الجميع أمام أمر واقع وتفوتوا الفرصة على أي تدخل»⁽³³⁾.

وبعد توقيع اتفاقية جدة لترسيم الحدود اليمنية السعودية عام 2000م، تحسنت العلاقات الثنائية وتوسعت مجالات التعاون.

وقد رعت السعودية اتفاق نقل السلطة من الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى الرئيس التوافقي الانتقالي عبدربه منصور هادي، بموجب المبادرة الخليجية أثناء ثورة فبراير 2011م، وزاد التنسيق في السياسة الخارجية اليمنية مع السعودية، بل واستشارتها في ترتيب الشؤون الداخلية المدنية والعسكرية بما فيها تعيين المسؤولين وإدارة بعض الملفات، وتعاضم تأثير السعودية بعد (عاصفتي الحزم والأمل). ومنذ عام 2015م تستضيف الرئيس والحكومة اليمنية وتمول ميزانيتها التشغيلية والحربية في اليمن، غير أنه يؤخذ على السعودية ضعف الإصرار على عودة الحكومة إلى العاصمة عدن وتمكينها من ممارسة مهامها والقيام بواجباتها، وغض الطرف على ممارسات الإمارات الداعمة للانفصال.

³³ مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص 284.

تتواجد السعودية عسكرياً في العديد من المحافظات اليمنية، حيث يتركز وجودها العسكري في المحافظات الشمالية والشرقية اليمنية المجاورة لحدودها، وتكتفي بحضور رمزي في المناطق التي تتواجد فيها الإمارات في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المجاورة لها.

تشاربين فترة وأخرى قضية رغبة السعودية في مد أنبوب نفط يصلها بالبحر العربي عبر محافظة حضرموت أو المهرة - لتتجاوز تحدي احتمال إغلاق مضيق هرمز - وفق امتيازات غير عادلة، وفي حال صحة الرغبة، فهي لا تعد سابقة دولية؛ بل تحرص قيادات الدولة اليمنية أن تكون اليمن شريكاً لنقل الطاقة، وفق معايير تحقق مصالح الدولتين، لكن كثافة التواجد العسكري في محافظة المهرة البعيدة جداً عن ساحات الحرب، بحجة مكافحة التهريب وعدم الاعتماد على الجيش وقوات الأمن اليمنية، أثار حساسية المواطنين والقوى السياسية في تلك المحافظة، وتساؤلاتهم عن حقيقة الأهداف السعودية ومستقبل تواجد قواتها هناك كصورة مصغرة قد تكشف أهداف السعودية في جنوب اليمن.

وعلى الرغم من وجود خبرة كبيرة لدى السعودية في التعامل مع اليمن تمتد لعقود من السنوات، لكنها تعرضت لعدة إخفاقات، نتيجة تنوع القوى الموجودة في اليمن وتعقيدات علاقتها، وعدم الكفاءة في تقدير الكيفية المثلى في التعامل معها، فالسياسة الخارجية السعودية تجاه اليمن، يتحكم بها الهاجس الأمني والسياسي الأمني وينعكس الهاجس الأمني على تفاعل السعودية مع مختلف الملفات، دون القدرة على تحديد مستويات للتهديدات وأولوية التعامل معها بالكيفية المناسبة، وهو ما يتسبب بإخفاقات متوالية تحولت إلى تهديدات جيوسياسية لأمن السعودية القومي، وقد يستمر التهديد الأمني للسعودية من قبل الجماعات المسلحة، طالما بقيت الدولة اليمنية بمؤسسات ضعيفة أو مقسمة.

اتفاق الرياض

دعت المملكة العربية السعودية إلى مشاورات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، عقب التمرد الذي قامت به فصائل المجلس المسلحة المدعوم من دولة الإمارات في شهر 8/ 2019، وتمكن من إخراج الحكومة اليمنية من العاصمة المؤقتة عدن واستولى على القصر الرئاسي ومعسكرات الحماية الرئاسية، وخلال الأسابيع التالية حاول المجلس الانتقالي إسقاط محافظة شبوة بعد محافظة أبين إلا أن الجيش الوطني حسم المواجهات لصالح الحكومة اليمنية، وخلال ثلاثة أيام وصل إلى نقطة العلم في مدخل العاصمة المؤقتة عدن، الأمر الذي دفع الطيران الإماراتي إلى شن ضربات جوية 2019/8/28 ضد كتائب الجيش الوطني تسببت بقتل وجرح 300 بحسب مصادر الحكومة اليمنية التي صعدت خطابها تجاه الإمارات وطالب عدد من الوزراء إخراجها من التحالف الداعم للحكومة الشرعية.

خلال هذه الفترة نظمت السعودية وعلى مدى شهرين مشاورات عن بعد بين وفدي الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، تخللتها زيارات خالد بن سلمان نائب وزير الدفاع السعودي للإمارات للقاء ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد؛ تكللت باتفاق وقع في العاصمة السعودية الرياض في 5/11/2019، حضره رئيس الجمهورية ونائبه، ورؤساء السلطات اليمنية الثلاث (النواب والوزراء والقضاء) وممثلو المكونات السياسية.

وقد اعترضت خمسة مكونات جنوبية على آلية المشاورات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً، وأكدت رفضها أن يكون "المجلس الانتقالي الجنوبي" المكون الحصري للجنوب، والمكونات هي: مجلس الحراك الثوري، ومؤتمر حضرموت الجامع، ومرجعية حلف قبائل وادي حضرموت، والاتلاف الوطني الجنوبي، وتكتل الحراك السلمي المشارك في الحوار الوطني⁽³⁴⁾.

³⁴ ضول، تاريخ النشر 25 أكتوبر، 2019، تاريخ الاطلاع 27 نوفمبر 2019. <https://cutt.us/hrv3m>

حاولت السعودية من خلال اتفاق الرياض أن تستعيد التحكم بتفاعلات الصراعات في المناطق المحررة من سيطرة جماعة الحوثيين وتعالج آثارها، لكن مؤشرات نجاح الاتفاق مشكوك فيها نتيجة مضي الفترات الزمنية التي حددها لتنفيذ استحقاقاته في الملاحق العسكرية والسياسية والاقتصادية.

تشتمل مسودة الاتفاق على بنود رئيسية إضافة إلى ملحق للترتيبات السياسية والاقتصادية، وملحق للترتيبات العسكرية وآخر للترتيبات الأمنية بين الطرفين التي شهدت قواتهما خلال الفترة الماضية نزاعاً عسكرياً وتبادلاً للسيطرة على عدة مدن جنوبية، خاصة عدن⁽³⁵⁾.

أكد الاتفاق على عدد من البنود، من أبرزها: تفعيل دور كافة سلطات ومؤسسات الدولة اليمنية، وإعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع، وإعادة تنظيم القوات الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية، كما شدد على الالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي ونبذ الفرقة والانقسام، وإيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها بين الأطراف، وتوحيد الجهود تحت قيادة تحالف دعم الشرعية لاستعادة الأمن والاستقرار في اليمن، ومواجهة التنظيمات الإرهابية، كما نص على تشكيل لجنة تحت إشراف تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية تختص بمتابعة وتنفيذ وتحقيق أحكام الاتفاق وملحقاته، كما تضمن الاتفاق مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي

³⁵ كما ينص الاتفاق على:

- تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى (24) وزيراً، يعين الرئيس (اليمني) أعضائها بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية على أن تكون الحقائق الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية.
- عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية شهر أغسطس 2019 إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها، وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة خلال 15 يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.
- توحيد القوات العسكرية وترقيمتها وضمها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة، وتوزيعها وفق الخطط المعتمدة تحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، خلال ستين يوماً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

- إعادة تنظيم القوات الخاصة ومكافحة الإرهاب في محافظة عدن واختيار العناصر الجديدة فيها من قوات الشرعية والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي، والعمل على تدريبها، وتعيين قائد لها، وترقم كقوات أمنية تابعة لوزارة الداخلية.

في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي لإنهاء انقلاب الميليشيا الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

ويعد اتفاق الرياض محصلة للأداء المهترئ للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وحكومته، وتيهان الأحزاب السياسية، وانحراف دور التحالف بقيادة السعودية عن أهدافه المشرعنة لتدخله العسكري في اليمن. ويعد الاتفاق من الناحية الدستورية انتهاكاً للسيادة، وقد يشرعن لتمزق كيان الدولة، وعند هذه الحالة يتحول الاتفاق إلى خيانة وطنية.

يبدو الاتفاق انعكاساً لرغبة الحليفيين الإقليميين السعوديين والإمارات، أكثر من كونه تعبيراً عن قناعات الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، ولذلك سيبقى توظيف الاتفاق وتفسير بنوده وتنفيذها مرهوناً لطبيعة العلاقات بين الدولتين، على الرغم من تفرد الرياض بالمهمة بحسب نصوص الاتفاق.

مثل الاتفاق مخرجاً للسعودية والإمارات، حيث تدرك الأولى حجم الضرر الذي لحق بمكانتها نتيجة ارتباك قيادتها للتحالف وضعف نتائجها، بينما الإمارات رأت فيه تبييضاً لصفحة انتهاكاتها في اليمن، ومنصة لتسويق المجلس الانتقالي ومشروعها لتقسيم اليمن.

نقاط القوة

قوة علاقتها بالحكومة اليمنية، وقدرتها في توظيفها لصالح تواجدتها في اليمن. نفوذها القوي في الشؤون اليمنية السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ورهان كثير من القوى السياسية عليها في ترجيح موازين الصراع مع إيران. إمكاناتها السياسية والاقتصادية وعلاقتها الدولية التي تمكنها من تنفيذ سياساتها وتوفير الغطاء الدولي لها.

نقاط الضعف

وجود تباين بين مواقفها الرسمية، وطبيعة أداء مؤسساتها على الأرض وضعف فاعليتها.

ضعف تواجدها العسكري في العاصمة المؤقتة لليمن «عدن» وترك المجال للإمارات، أضعف الحكومة اليمنية وتأثير السعودية في الجنوب، لصالح الإمارات. استمرار تبني مواقف مشتركة مع دولة الإمارات، المتهمه بدعم طرف انفصالي محدد من الجنوبيين، يضعف موقف السعودية ويضرب صورة تدخلها في اليمن. تراجع الثقة بمركزية الدور السعودي في جنوب اليمن، وضعف التزامه بمحددات تدخل التحالف في اليمن.

2- الإمارات العربية المتحدة

تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الفاعلين الإقليميين في المحافظات الجنوبية اليمنية، على الرغم من أنها لا ترتبط بحدود جغرافية مباشرة مع اليمن، ولكنها أبدت اهتماما به بشكل كبير، ورمت بثقلها العسكري والسياسي، عندما تدخلت ضمن التحالف الداعم للحكومة اليمنية، ويرجع كثير من الباحثين السبب الرئيسي في التدخل الإماراتي في شؤون اليمن، إلى دوافع اقتصادية ترتبط بالموانئ والسواحل اليمنية وفي مقدمتها ميناء عدن الاستراتيجي الذي تخشى من تداعيات تفعيله على موانئ دبي وأنشطة الإمارات الاقتصادية ومكانتها السياسية، ومن جهة أخرى يذهب البعض إلى أن دوافع السياسة الإماراتية في اليمن مكنونة بالخوف السياسة والأمنية، المتعلقة بصعود الأحزاب الإسلامية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، ولتسويق دورها كشريك دولي يعزز مكانتها الدولية، غير أن اعتمادها على الجماعات المتشددة وتجنيدتها في تنفيذ سياستها، وفي مقدمتهم قائد كتائب أبو العباس في محافظة تعز والذي صنفته الخزانة الأمريكية كشخص إرهابي، يشير إلى أن الإمارات تتعامل مع مكافحة الإرهاب كورقة تستغلها إعلاميا وتساوم بها المجتمع الدولي.

وبتتبع سياسة الإمارات الخارجية منذ الثمانينيات والتسعينيات يلاحظ حرصها على تميز علاقاتها مع اليمن الشمالي، ومعارضتها للوحدة اليمنية، وقد تجلّى موقفها أثناء حرب صيف 1994، حيث دعمت سياسياً ولوجستياً قيادات الحزب الاشتراكي التي حاولت الانفصال، واستضافت الكثير من القيادات العسكرية والسياسية، بهدف توظيفهم في علاقاتها مع اليمن.

وكانت وسائل الإعلام الإماراتية أثناء حرب 1994م بدأت تطلق لفظ فخامة الرئيس على علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني بعد إعلانه الانفصال، وينقل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات، أن موقفه «كان واضحاً في دعم الاشتراكي فكان طرحنا له صريحاً وواضحاً وقويّاً، وإجابته لنا كانت أكثر وضوحاً وصراحة وتعصباً بشكل فظيع ما كنا نتصوره»⁽³⁶⁾.

وتعد الإمارات الدولة حالياً الأكثر تواجداً عسكرياً في المحافظات الجنوبية ونفوذاً على الانفصاليين، والمتحكمة على العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية «عدن»، ومنذ اليوم الأول لتدخلها العسكري ضمن التحالف، شرعت الإمارات في تنفيذ أجندتها الخاصة، ووظفت إمكاناتها العسكرية والناعمة في تثبيت تواجدها على حواضر مدن الجنوب الساحلية ومناطق الثروات النفطية وخاصة محافظات عدن ولحج وشبوة وحضرموت الساحل إضافة إلى جزيرة سقطرى، وأحكمت الإمارات قبضتها على المطارات والموانئ، وشرعت في فرض أمر واقع على الحكومة اليمنية والسعودية على حد سواء، حتى ولو أوهمت السعودية أنها مصالح مشتركة؛ فقد كونت الأحزمة الأمنية والنخب المناطقية وسلحتها وفرضت تعيين مسؤولين في مؤسسات الدولة، وشرت ولآءات الشخصيات العامة والإعلاميين، وأصبحت تتحكم بأغلب سواحل اليمن ومنافذه الجوية.

لم تكن الإمارات على وفاق مع فكرة الاستحواذ السعودي على القرارات داخل حكومة هادي، إذ أصبح صوت الشرعية لا يمثل سوى المصلحة السعودية، بل صارت

³⁶ مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مرجع سابق، ص 285.

حكومة هادي تهديدًا حقيقياً حين دخلت في صراع مع الإمارات، وصل حد اتهام أبوظبي باحتلال جزيرة سقطرى، مقروناً بالمطالبة بخروجها من اليمن، وشكواها لمجلس الأمن⁽³⁷⁾.

وعملت الإمارات على بناء وتدريب المليشيات الانفصالية، وقد ادعت أن عددهم وصل إلى تسعين ألفاً، والأخطر من ذلك أنها أنشأت المجلس الانتقالي الجنوبي⁽³⁸⁾، ليكون رافعة سياسية محلية، تستخدمه في تنفيذ سياستها، في وجه الحكومة اليمنية والسعودية، من خلال ادعاء تمثيل المجلس الانتقالي لأبناء المحافظات الجنوبية، وإخراج المظاهرات المؤيدة للتواجد الإماراتي في الجنوب.

نقاط القوة

وجود استراتيجية واضحة لما تريده في اليمن وما لا تريده وخاصة في جنوب اليمن، تعمل وفقها وتكيف علاقاتها تبعاً لمصالحها.

وجود تشكيلات عسكرية على الأرض، وتجميع عشرات الآلاف من المواطنين اليمنيين وتدريبهم وتشكيلهم في معسكرات تشرف على إدارتها وتحركها وفق أهدافها إدراكها لأهمية الغطاء السعودي في تنفيذ أجندتها، وشرعية تدخلها ضمن التحالف الداعم للشرعية.

استغلال الرغبة الدولية في مكافحة الإرهاب، لتسويق تدخلها في اليمن وتعزيز شرعيته ومكانتها في الساحة الإقليمية والدولية كشريك مهم في محاربة الإرهاب. تتمتع بنفوذ قوي على الفصائل الانفصالية وبعض الأحزاب والشخصيات اليمنية.

37 أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي-سعودي؟ مركز كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 22 آب / أغسطس 2019، تاريخ الاطلاع 1 أيلول / سبتمبر 2019. <https://carnegie-mec.org/diwan/79708>

38 المجلس الانتقالي الجنوبي: تشكل في 11 مايو/أيار 2017، في مدينة عدن تحت مسمى «هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي» لإدارة المحافظات الجنوبية، ويرأس المجلس محافظ عدن السابق عيروس الزبيدي، ونائبه في المجلس هو وزير الدولة المقال هاني بن بريك، وشكل المجلس بعد نحو أسبوعين من إقالتهم من طرف الرئيس عبدربه منصور هادي، وقد ضم المجلس محافظي حضرموت وشبوة المقالين أحمد سعيد بن بريك وأحمد الملس، إضافة إلى عدد من الشخصيات.

نقاط الضعف

علاقتها السيئة مع الحكومة اليمنية، والعديد من مكونات الشعب اليمني، تجعل تواجدها العسكري ونفوذها في اليمن غير مضمون البقاء.

اعتمادها على جناح وحيد في الحراك الجنوبي الأشد تطرفاً، وتغييبها لبقية المكونات الجنوبية.

قدراتها البشرية المقاتلة محدودة وضعف القدرة على تحمل تداعيات خسائرها البشرية.

تعتمد في تواجدها في اليمن على فاعلين أساسيين كالمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

حادثة تجربتها العسكرية خارج حدودها ولا تستطيع تغطية مساحات التدخل من الناحية الكمية ولا النوعية.

اعتمادها السياسي والعسكري على فصيل واحد من الحراك الجنوبي، ووجود تباينات جهوية بين مكوناته.

3- سلطنة عمان

هي ثاني دولة تربطها حدود مشتركة مع الجمهورية اليمنية، عبر محافظة المهرة شرق اليمن، وتبلغ حوالي 288 كيلومتراً مربعاً، وقد تم ترسيم الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان مبكراً في الثاني عشر من نوفمبر 1992م، وتوجد العديد من الأسر والروابط المشتركة مع أبناء محافظتي المهرة وسقطري اليمنيتين.

رفضت سلطنة عمان الانضمام إلى التحالف الدولي الذي شكلته المملكة العربية السعودية استجابة لطلب الحكومة اليمنية لمساعدتها في وأد انقلاب جماعة الحوثيين المسلحة بدعم من القوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، حيث فضلت الحياد والقيام بدور الوساطة، خاصة مع جماعة الحوثيين والجمهورية الإيرانية.

لدى سلطنة عمان الكثير من المخاوف من سيطرة الانفصاليين على جنوب اليمن والدور الإماراتي الداعم للفصائل الانفصالية، فهي تنظر له بريبة وتعتبره تهديدا لأمنها القومي، خصوصا بعد أن بدأت الإمارات بالتواجد العسكري والخدمي في محافظة المهرة اليمنية البعيدة عن مناطق المواجهات العسكرية بمئات الكيلومترات، وهي ذات المخاوف التي تتعامل بها مع التواجد العسكري للسعودية في محافظة المهرة بعد إخراج الإماراتيين منها.

فالعلاقات سلطنة عمان بالنظام السياسي الذي كان يحكم الشطر الجنوبي لليمن قبل 22 مايو 1990م، بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني، الذي عمل على تقديم الدعم العسكري والسياسي لحركة المقاومة المسلحة في الأقاليم العُمانية المتاخمة للحدود اليمنية، وكذلك علاقة سلطنة عمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة ليست إيجابية، وتحفظ بذاكرة سيئة نتيجة الاتهامات المتكررة للإمارات بالتدخل في شؤونها الداخلية، أشدها كانت عام 2011 عندما أعلنت السلطنة اكتشاف خلية إماراتية تستهدف الانقلاب على السلطة في سلطنة عمان.

حفز المخاوف العُمانية سعي الإمارات لبناء معسكرات خارج سلطة الحكومة اليمنية في محافظة المهرة، هذه التطورات دفعت سلطنة عمان إلى تغيير سياساتها المتصفة بالهدوء، ومقاومة سلطنة عمان لمخططات الإمارات والتواجد السعودي في اليمن، من خلال تعزيز علاقتها بجماعة الحوثيين وفتح التواصل مع بعض قادة المقاومة، كالشيخ حمود المخلافي قائد مقاومة تعز.

وقد أعلنت دول التحالف بقيادة السعودية عن ضبط شحنات أسلحة مهربة لجماعة الحوثيين المسلحة عبر المياه الإقليمية وسواحل سلطنة عمان، وهو ما تكرر السلطنة نفيه. ويرى مراقبون أن الحرس الثوري الإيراني يقف وراء التهريب، دون أن يكون للسلطات الرسمية في سلطنة عمان دور في ذلك.

نقاط القوة

تتمتع سلطنة عمان بعلاقات اجتماعية إيجابية مع السكان في محافظات المهرة وشبوة وأرخبيل سقطرى، يمكنها من ممارسة نفوذها بما يحافظ على أمنها القومي، وقد حفزت تلك العلاقة المواطنين في محافظة المهرة على تنظيم الفعاليات المستمرة للمطالبة بخروج قوات التحالف من المحافظة.

علاقاتها القوية بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، تشكل لها ضمانات لأمنها القومي.

عدم التورط المباشر في الحرب في اليمن.

نقاط الضعف

علاقاتها القوية مع جماعة الحوثيين المسلحة، أضعف علاقتها مع بقية المكونات السياسية، رغم محاولات السلطنة ربطها بدورها الحيادي وإسهامها في التهيئة للسلام.

غياب الأدوات الصلبة في السياسة الخارجية العمانية، رغم التواجد الأجنبي في اليمن على حدودها الغربية، والذي قد يتحول إلى الديمومة، في ظل رؤيتها له كتهديد لأمنها القومي.

4- دولة قطر

موقف قطر الداعم للوحدة اليمنية، يبدو ثابتاً، رغم كثافة التدخلات الأجنبية والاختلالات في موازين القوى المحلية وفرص مشاريعها الضيقة، وترى دولة قطر أن الجمهورية اليمنية تُعتبر عمقاً استراتيجياً باعتبارها الدولة الثانية في الجزيرة العربية من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية، وأسهمت الأزمة الخليجية في تعزيز القناعات القطرية بضرورة الحفاظ على الدولة اليمنية الموحدة، ككتلة وازنة، تحُدُّ من ثقل جيرانها، لإدراك دولة قطر، بتداعيات انفصال جنوب اليمن على أمنها

القومي، والمتمثل في زيادة تأثير دولة الإمارات العربية المتحدة وتوسع نفوذها.

ورغم أن قطر كانت مشاركة في التحالف الدولي الداعم للحكومة اليمنية في استعادة سيطرتها على المؤسسات، وكانت المندوبة العربية في مجلس الأمن التي تقدمت بمشروع القرار المشرعن لتدخل التحالف في اليمن بناء على دعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، فقد شهدت السياسة الخارجية والتغطية الإعلامية لمنظومتها الإعلامية في تناولها الأحداث في اليمن تحولاً عقب إخراجها من التحالف في مايو عام 2017، حيث زادت تغطية أنشطة جماعة الحوثيين المسلحة وإبراز فاعلية هجماتها على الأراضي السعودية.

نقاط القوة

تبنيها سياسة انفتاحية وتنسيق مواقفها مع سلطنة عمان والكويت في محاولة إحداث توازن في الموقف الخليجي، والتأثير على القوى الدولية، في تبني سياسات معتدلة تراعي مصالحها.

نقاط الضعف

ضعف علاقتها بالحكومة اليمنية.

تراجع التأثير السياسي والدعم الاقتصادي، بعد إخراجها من التحالف عام 2017.

زيادة علاقتها مع جماعة الحوثيين، على حساب علاقتها بالقوى السياسية الداعمة للشرعية، أضعف علاقتها البينية رغم تقدير الطرفين لطبيعة الظروف التي تمر بها. تأثر سياستها في اليمن بالظروف التي تتعرض لها.

5- الجمهورية الإيرانية

إيران دولة إقليمية، تعمل على مد نفوذها السياسي والمذهبي في دول المنطقة العربية، وفق استراتيجية واضحة المعالم، مدفوعة بمجموعة من الدوافع التي تكشف عن أسباب اهتمام إيران في اليمن، وفي مقدمتها البعد التاريخي لحضارتها وتواجدها في

المنطقة، والرغبة في استعادة المكانة التاريخية والمزايا الاقتصادية والسياسية لها، باعتبار أنها الدولة الأحق بتمثيل المنطقة أمام القوى العالمية كما ترى هي.

وقد حفزت إيران الأحداث التي واجهتها عقب تبنيها سياسة تصدير الثورة (1979)، ووقوف نظام الجمهورية العربية اليمنية مع العراق أثناء الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينيات القرن الماضي، وإرساله عدة ألوية عسكرية شاركت في المعارك والقتال على الأرض، إضافة لرغبات إيران في التأثير واستهداف اليمن والسعودية عبر جماعة الحوثيين المسلحة شمال اليمن، وبعض فصائل الحراك الجنوبي في جنوب اليمن.

تعد إيران بعد الثورة الخمينية من أقدم الفاعلين الإقليميين تدخلاً في الساحة اليمنية، فهي تدرك أهمية موقع اليمن وخصوصية تركيبته السكانية في توسع نفوذها الإقليمي، وعينها على الأراضي المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة، والتحكم بالمضايق البحرية، وقد عملت إيران على استقطاب الطلاب والشخصيات العامة وتعبئتها ثقافياً وسياسياً وتدريب بعضها عسكرياً، وتوفير الإمكانيات لها لزيادة تأثيرها.

وعلى مستوى جنوب اليمن، فقد عملت إيران على استقطاب قيادات الحراك الجنوبي وتدريبها في لبنان واستضافتهم في إيران، وفي المجال الإعلامي وفرت إيران المال والتدريب والتقنيات والمعلومات والإمكانيات اللازمة لإنشاء وتشغيل قناة (عدن) التابعة لفصيل علي سالم البيض، في الحراك المطالب بالانفصال في الجنوب اليمني، وتبث قناة عدن من الضاحية الجنوبية في العاصمة اللبنانية بيروت الواقعة تحت سيطرة حزب الله⁽³⁹⁾.

فمنذ العام 2000 تقريباً توسعت أنشطة إيران تجاه المحافظات الجنوبية، فقد تزايد دعمها المالي والسياسي لفصائل الحراك الانفصالية، وتولت دعم القنوات الفضائية

³⁹ عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن... والفرص الموهوبة، مركز الفكر الاستراتيجي، تاريخ النشر 2018، تاريخ الاطلاع 20 سبتمبر 2019، ص 16. <http://cutt.us.com/8liVvdUX>

الناطقة باسمهم، وتكثف الدعم الإيراني لفصائل الحراك الجنوبي خلال عامي 2010 و2011 من خلال العمل على نقل الناشطين في الحراك الجنوبي من مناطق ردفان والضالع ولحج وعدن، وسفرهم عدة مرات إلى إيران ولبنان وسوريا، لتلقي دورات إعلامية وسياسية، وتدريبات عسكرية على أيدي خبراء إيرانيين ومن حزب الله اللبناني، وتوجيههم لتنفيذ أعمال على الأرض، فقد برز دور نشاط الحراك الذين تدربوا في إيران، خلال انتخابات الرئاسة التي جرت في 21 فبراير/شباط 2012، حيث نفذوا أعمالاً تخريبية مسلحة استهدفت مراكز الاقتراع في عدن ومناطق في الضالع ولحج، ومنعوا بقوة السلاح الناخبين من الوصول إلى مراكز الانتخابات، وقطعوا الطرقات، وهاجموا نقاط التفتيش وقوات الأمن⁽⁴⁰⁾.

وقد استغلت إيران حالة ضعف الدولة اليمنية، والاختلاف السياسي الداخلي، وغياب المشاريع الاستراتيجية للدول المجاورة، لا سيما دول الخليج، فضلاً عن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لها في أثناء ولائتي الرئيس أوباما وسلفه جورج دبليو بوش، إضافة إلى عوامل أخرى ساعدت إيران في الوصول إلى العمق الاستراتيجي لليمن، في وقت قياسي وبإمكانات لا تتناسب مع حجم الإنجاز المتمثل في السيطرة على العاصمة صنعاء ومحيطها، والوصول إلى الحد الجنوبي للمملكة العربية السعودية من خلال مسلحي جماعة الحوثي وألوية الحرس الجمهوري بمساندة مستشارين وخبراء تابعين لطهران⁽⁴¹⁾.

وعقب الانقلاب الذي قاده جماعة الحوثي المسلحة ضد السلطة اليمنية واجتياحها للمحافظات الجنوبية، وسيطرتها على عدن عام 2015، وبتواطؤ من قبل بعض قيادات الحراك الجنوبي، قام السفير الإيراني لدى اليمن «سيد حسين نيك نام» بزيارة مدينة عدن ومينائها الاستراتيجي⁽⁴²⁾ مطلع العام 2015، وتحدث عن

40 ناصر محمد الطويل، إيران والثورة اليمنية، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 1 مايو 2016، ص 17.

41 عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن... والفرص الموهوبة، مرجع سابق، ص 8. <http://cutt.us.com/8liV-vdUX>

42 سفير إيران يزور ميناء عدن الاستراتيجي بدعوة من الحكومة اليمنية ومحافظ عدن يطلعه على فرص

رغبة بلاده في توسيع مجالات التعاون مع اليمن، في خطوة هدف منها شرعنة انقلاب جماعة الحوثى، وبسط نفوذهم وتواجدهم في المحافظات الجنوبية وتحديدا عدن، إضافة إلى مضيق باب المندب.

في 15 مايو/ أيار 2016، نشرت صحيفة «مشرق الإيرانية» الناطقة بالفارسية، تحقيقاً موسعاً عن دور «علي ناصر» في دعم «طهران» إبان الحرب مع «بغداد»، زاعمة أنه مخلص اليمن من التشرذم الحاصل في البلاد، وقت التقرير كان «علي ناصر» يتقدم بمبادرة شبيهة بالمبادرة الإيرانية لحل الأزمة اليمنية مكونة من عشر نقاط، فيما المبادرة الإيرانية مقدمة من أربع نقاط فشلت إيران في عرضها في أبريل/ نيسان من نفس العام، لكنهما تصبان في مغزى واحد، ورحبت طهران فوراً بتلك المبادرة⁽⁴³⁾.

نقاط القوة

وجود استراتيجية واضحة تعمل مختلف مؤسساتها وأجهزتها الدينية والمدنية والعسكرية لصالح تنفيذها.

الاستقطاب المبكر لقيادات في الحراك الجنوبي واختراقها، والتأثير الفكري عليهم، وترويج المذهبية، وإحياء سلالية التشيع.

تتمتع بوجود نقاط قوة على الفاعلين الاقليميين في اليمن، تمكنها من ممارسة ضغوط على منافسيها ومقايضتهم، وفي المقدمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

استمرار علاقة إيران ببعض قيادات الحراك الجنوبي واعتمادهم عليها لوجستياً.

علاقتها المتميزة مع سلطنة عمان، وفرت لها فرصاً في استمرار نفوذها في بعض المحافظات الجنوبية.

الاستثمار المتاحة، وكالة تسنيم الإيرانية، تاريخ النشر 2 يناير 2015، تاريخ الاطلاع 20 سبتمبر 2019. <https://Oi.is/kcAh>

43 إيران وتمويل حرب اليمن!!!، مرجع سابق. <http://www.alyemeny.com/news.php?id=8897#.XZw-> 1j1UzbIV

ضعف التحالف الداعم للحكومة اليمنية، وتناقض النتائج على الأرض مع الأهداف المعلنة، عوامل دفعت البعض للمطالبة بالتفاهم مع إيران وجماعة الحوثيين للمحافظة على اليمن.

اختراقها للمجلس الانتقالي الجنوبي وتحالفه مع الإمارات، بواسطة الشخصيات التي دربتها وقدمت لها الدعم اللوجستي وفي مقدمتها رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي، إذا استثنينا فرضية عدم التنسيق بين الدولتين.

نقاط الضعف

اعتمادها الكبير على جماعة الحوثيين، ودعمها في اجتياح المحافظات الجنوبية.

التعامل مع جنوب اليمن بأهداف تكتيكية، يغلب عليها المقايضة مع القوى المحلية والإقليمية في ملفات أخرى لصالح مصالحها الخاصة.

تقلص تعاملها في الجنوب مع بعض قيادات الحراك الجنوبي.

ب- الفاعلون الدوليون

يظهر الفاعلون الدوليون (مجلس الأمن) قَدْرًا كبيرًا من التوافق، تجاه الأحداث التي يمر بها اليمن، بعكس كثير من قضايا دول المنطقة العربية التي تشهد خلافات دولية مباشرة وبالوكالة، حيث ظلت القرارات الدولية تصدر في مجلس الأمن بالإجماع، ولم تحدث إلا حالات محدودة، تمثلت في المماطلة مع الشكوى التي تقدمت بها اليمن ضد القصف الإماراتي للجيش الوطني في مدخل عدن نهاية أغسطس 2019، فهل صدور تلك القرارات كان نتيجة لترتيبات مالية مع الرياض؟

عادة ما تصدر القرارات الدولية بإجماع دول مجلس الأمن الخمس، وتأكيداً «العلني» على وحدة أراضي اليمن واستقلاله، وهي من الحالات النادرة التي لا يوجد حولها انقسام في المواقف الدولية المنسجمة مع القوانين الدولية، التي تشكل ضمانات قانونية للحكومة اليمنية، وأداة إضافية تحاكم به التدخلات الإقليمية والدولية في

اليمن.

وقد صدر قرار مجلس الأمن الدولي «٢٢١٦» يوم ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٥، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشير إلى سلسلة قراراته السابقة وإحاطات مسؤوليه وممثلي الدول، المؤكدة جميعها على وحدة اليمن ودعم شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، فيما يلي فقرة من القرار:

« إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته 2014 (2011) و2051 (2012) و2140 و2201 (2015)، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة 15 فبراير/شباط 2013 و29 أغسطس/آب 2014 و22 مارس/آذار 2015، وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة 24 مارس/آذار 2015 الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، التي يحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن أنه قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين، وإذ يؤكد (المجلس) من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن، وإذ يكرر دعوته كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن»⁽⁴⁴⁾.

1- المملكة المتحدة "بريطانيا"

تلعب بريطانيا دورا محوريا في اليمن، يتركز دورها في المجال السياسي والجهود التي تستهدف التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية للصراع، وتتمتع بريطانيا بخلفية سياسية عن اليمن نتيجة لماضيها الاستعماري في جنوب اليمن.

وكشفت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية في تقرير نشرته في نوفمبر 2017 عن دور

44 القرار 2216 (2015)، موقع الأمم المتحدة - مجلس الأمن، تاريخ النشر 14 إبريل/نيسان 2015، تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر/أيلول 2019.

<https://undocs.org/ar/S/RES/2216>

لندن في الحرب في اليمن وأطلقت عليها تسمية «الحرب القذرة».

وأفاد التقرير بأن جهات عديدة انتقدت بريطانيا لبيعها أسلحة بمليارات الجنيهات للسعودية، ويُعتقد أن القنابل البريطانية استُخدمت في الغارات الجوية على اليمن⁽⁴⁵⁾ خلال السنوات الماضية، عملت الخارجية البريطانية على بلورة العديد من مبادرات السلام، وأبدت قدرة على التحكم في سقف المفاوضات ومخرجاتها، كما حدث في اتفاقية استكهولم.

قد تكون لبريطانيا أهداف استراتيجية غير معلنة حتى اللحظة، خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي؛ تفسر دوافع اهتمامها بالشؤون اليمنية، ومحاولة التأثير على مضمون التسوية السياسية.

نقاط القوة

تأثيرها الفعال على أطراف الصراع ودول التحالف، وعلاقتها الإيجابية مع سلطنة عمان والحوثيين.

تصدرها الدول المهتمة بإيجاد تسوية سياسية للصراع في اليمن، ودعم جهود المبعوث الدولي «البريطاني» مارتن جريفت. تأثير صوتها في مجلس الأمن.

إمكانيتها السياسية ومعرفتها بخصائص جنوب اليمن وكيفية توظيفها.

نقاط الضعف

ماضيها الاستعماري لجنوب اليمن، يسبب حساسية وشكوك في أهدافها.

ضعف قدرتها على مراعاة مصالح حلفائها الإقليميين وخاصة سلطنة عمان ودولة الإمارات.

⁴⁵ ياسين بوتيتي، صحيفة تكشف دور بريطانيا في حرب السعودية في اليمن، روسيا اليوم ودايلي ميل، تاريخ النشر 27 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع 7 سبتمبر 2019. <http://cutt.us.com/P18YvI4>

انشغالها بخروجها من الاتحاد الأوروبي .

محدودية إمكانياتها المادية، ووجود لاعبين دوليين منافسين لها، يمكنهم توسيع نفوذهم في حالة الانفصال وفي مقدمتهم روسيا وإيران .

2- الولايات المتحدة الأمريكية

مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المعلنة، فيما يتعلق بوحدة اليمن وتطلعات الانفصاليين، ثابتة، إذ أكدت مرارا على لسان سفرائها المتعاقبين لدى اليمن وفي ذروة الأزمات التي مرت بها الحكومة اليمنية، على دعمها لوحدة اليمن واستقلالها، وقد فشلت الشخصيات الانفصالية في انتزاع أي تصريح يتساير مع آمالها الانفصالية .

ويتميز الموقف الأمريكي في حال استمر على ثبوته، في كون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى تأثيرا في العالم، واستخداما لحق النقض الفيتو، وهي الدولة التي تعتمد عليها دول التحالف في حربها في اليمن، من النواحي السياسية واللوجستية .

تبدي الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بمحاربة ما تصنفها جماعات إرهابية في اليمن، وتواصل عمليات استهدافها، كما تدفع الولايات المتحدة إلى حوار بين جماعة الحوثي المسلحة والمملكة العربية السعودية، وتتبنى الولايات المتحدة تسوية سياسية تشترك فيها مختلف المكونات السياسية والعسكرية في اليمن، وعلى الرغم من إعلانها الحرب على المشروع الإيراني وتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية إلا أنها تسعى إلى ترسيخ حكم الحوثيين المحسوبين على المشروع الإيراني، حيث تمنع الولايات الأمريكية أي تقدم عسكري تجاه العاصمة صنعاء، وقد يسرت عملية سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء .

نقاط القوة

تتمتع بنفوذ قوي على الدول الإقليمية التي تدخلت لدعم الحكومة الشرعية، وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

المشاركة في التحالف الداعم للحكومة وتزويده بدعم لوجستي، وتتداول معلومات عن مشاركة رمزية لجنودها في اليمن بجوار القوات الإماراتية، ولديها وجود عسكري في المياه الإقليمية لليمن.

نقاط الضعف

تراجع الثقة بالدور الأمريكي، نتيجة تذبذب سياستها الخارجية في عهد الرئيس دونالد ترامب، وانعكاسها على تعاملها مع الصراع في اليمن.

طغيان البعد الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية على حساب البعد السياسي وتقوية مؤسسات الدولة والممارسات الديمقراطية وحماتها، أدى إلى تجاهل انحرافات دولة الإمارات العربية المتحدة في اليمن عن أهداف التحالف.

3- جمهورية روسيا الاتحادية

لروسيا الاتحادية باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيتي علاقات تاريخية مع اليمن بدولتيه في الشمال والجنوب، وتواجد عسكري-سابقا-وثقافي تغلغل في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي كانت تحصل على تمويل سنوي من موازنة الاتحاد السوفيتي.

استطاعت روسيا أن تحافظ على علاقات متوازنة بين دولتي الشطرين الشمالي والجنوبي، ودعمت الوحدة اليمنية، واستمرت علاقتها مميزة مع الحكومات اليمنية، وفضلت التعاون مع بقية الدول ولم تنفرد بموقف منحاز للنظام أو لحلفائها السابقين كما فعلت في سوريا، وبعد انقلاب جماعة الحوثي بدعم الرئيس السابق علي عبدالله صالح رفضت الاعتراف به، وحاولت التوسط لإيجاد تسوية سياسية، وكان السفير الروسي آخر سفير غادر صنعاء بعد أشهر من تدخل التحالف العربي وقصف صنعاء.

لمواقف روسيا فيما يتعلق بجنوب اليمن أهمية لتأثير صوتها في مجلس الأمن، ومواقف روسيا داعمة للوحدة اليمنية، وكانت الدولة الوحيدة التي استنكرت قصف الطائرات الحربية الإماراتية للجيش اليمني في مدخل عدن أثناء محاولته استعادة

السيطرة عليها في 28 أغسطس 2019 بعد التمرد الذي نفذته مليشيا المجلس الانتقال بدعم دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعد الدبلوماسية الروسية في اليمن من أنشط الدبلوماسية وهي من ضمن الدول الـ 19 الراعية للسلام في اليمن.

4- جمهورية الصين

الصين دولة صاعدة في الساحة الدولية، لديها خطط اقتصادية كبيرة، تقع اليمن وتحديدا عدن بحكم موقعها الجغرافي في صدارة اهتماماتها في مشروع طريق الحرير، الذي تهدف من خلاله إلى زيادة صادراتها التجارية وتعزيز علاقاتها وحضورها في دول المنطقة.

وكانت الحكومة اليمنية وقعت اتفاقاً مع الحكومة الصينية عام ٢٠١٣ لتطوير وتشغيل ميناء عدن، بعد أن ألغت اتفاقها مع شركة موانئ دبي، الذي يعتقد أنه كان أحد الأسباب الرئيسية إن لم يكن السبب الأول وراء الدعم الإماراتي للانفصاليين. وللصين حساسية تجاه الدعوات الانفصالية، فهي عادة ما تؤكد مواقفها المساندة ليمن موحد، وهي مواقف مهمة، لثقل تأثير صوتها في مجلس الأمن، ويُعد سفيرها لدى اليمن من أنشط السفراء الأجانب في التواصل مع المسؤولين والشخصيات اليمنية خصوصاً المقيمة في الرياض.

المبحث الثالث: مستقبل الأحداث في مناطق جنوب وشرق اليمن

ما زالت الساحة اليمنية عامة والجنوبية على وجه التحديد متحركة، وموازين القوى المحلية السياسية والعسكرية فيها غير ثابتة، حيث تكاد بعض القوى المحلية تضمحل مؤسساتها وبنيتها التنظيمية في ظل إصرارها على المحاصرة وفق موازين قوتها السابقة، في حين برزت قوى جديدة على حساب تلك القوى المتلاشية.

قد تستمر في المستقبل حالات عدم الاستقرار والتباينات في صعود وتذبذب القوى الجنوبية، وبروز كيانات جديدة، نظراً للحالة السائبة في العلاقات الجنوبية الجنوبية، وغياب التوافق فيما بينها على مشروع محدد، والصراع على القيادة والموروثات الثأرية، ووقوعها في بيئة استقطاب محلية وإقليمية، فقد تحول جزء من الصراع في اليمن خلال السنوات الخمس الماضية إلى حرب إقليمية بالوكالة، نتيجة المخاوف الإقليمية التي استفزها الدعم والتبني الذي قدمتهما الإمارات للمجلس الانتقالي، الأمر الذي دفع أطرافاً جنوبية إلى إنشاء كيانات جنوبية بمسميات جديدة.

يتوقف مستقبل جنوب اليمن على مجموعة من المحددات الحاكمة، تتعلق بطبيعة التسوية السياسية أو الكيفية التي قد تنهي الصراع أو تحوله إلى حروب متعددة، ومدى بقاء الدولة اليمنية موحدة، وقدرة الحكومة اليمنية على تحمل الضغوط واستعادة سيطرتها وبسط نفوذها خلال الفترة القادمة، وأيضاً محدّد مدى بقاء التحالف السعودي الإماراتي، وتداعيات الصراعات الإقليمية.

أصبح التحالف السعودي الإماراتي اللاعب الإقليمي والفاعل المركزي الأول في اليمن، ولذلك فالواقع العسكري اليوم على الأرض وكذلك على المستوى السياسي هو حصيلة لأداء التحالف، دون إغفال دور الحكومة اليمنية، ومما لا شك فيه أن تأثير التحالف على الأحداث الجارية ومستقبلها مستمر، خاصة وأن التحالف السعودي الإماراتي حديث النشأة، وتوجد فيه العديد من نقاط الالتقاء والافتراق في أجنده ومصالحه في اليمن.

على الرغم من ظهور الانسجام التام بين أهداف الدولتين في بداية التحالف، فقد بدأت معالم التباين في بعض الملفات والتنافس في الظهور، فقد لوحظ في الفترة الأخيرة تباين في بعض المواقف العلنية للدولتين (السعودية والإمارات) خاصة في البيانات الفردية، وكثرة البيانات المشتركة المتعلقة باليمن، وحرص المسؤولين الإماراتيين على التعبير عن متانة التحالف، وإن كانت الشكوك حول طبيعة مواقف السعودية المتعددة حاضرة خاصة أثناء هجوم مليشيا المجلس الانتقالي «الانفصالي» على المعسكرات والمؤسسات الحكومية في عدن في شهر أغسطس الماضي.

في مقابل وضوح مواقف الإمارات الداعم للفصائل الانفصالية، وحرصها على تثبيت وجودها العسكرية ونفوذها في اليمن، وبالتالي قد تدل على اتساع الفجوة بين الدولتين، في ظل تعدد الملفات وتقاطع المصالح والنظرة البينية لطبيعة التحالف، التي يغلب عليها التكتيك وليس الاستراتيجي رغم ادعاء الأخير.

فقيادة الدولتين تدرك حاجة كل منها للأخرى في هذه المرحلة، وتبديان حرصهما على التكامل الوظيفي وتقاسم النفوذ والمصالح خاصة في المحافظات الشرقية والجنوبية في اليمن، ويتضح ذلك من خلال التواجد العسكري للدولتين وتركز نفوذ كل منهما، فالإمارات تدرك حاجتها لغطاء السعودية واستغلال مكانتها الدينية وإمكانياتها الاقتصادية وثقلها السياسي، في تنفيذ أجندها في الساحة الإقليمية، والسعودية تحرص على بقاء تحالفها مع الإمارات حتى لا تكون وحيدة، وتدرك حاجتها للوبي الإماراتي في الغرب، خاصة وأن التحالف تكون بالتزامن مع تطلع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لولاية العهد حين كان ولياً لولي العهد، ودعم سياسات بلاده وأولها تدخلها العسكري في اليمن بهدف تأمين أمنها القومي واستجابة لطلب الرئيس اليمني لمساعدة حكومته في استعادة السيطرة على المناطق ومؤسسات الدولة التي أسقطها تحالف الانقلابيين.

من المتوقع أن تتغير السياسة الإماراتية تجاه السعودية، وانتقالها من التبعية إلى الندية إن لم تسع لتجاوزها، في حالة تثبت الإمارات وجودها العسكري في اليمن

جنوب وشرق اليمن | جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية

والقرن الأفريقي، وتمكن حلفاؤها الذين تدعمهم من الانتصار في ليبيا، وتعززت شراكتها الدولية في مكافحة الإرهاب والمصالح الاقتصادية، على حساب السعودية.

بالمقابل فإن السعودية على المدى المتوسط قد لا تسمح بأن تنازعها الإمارات النفوذ في اليمن التي تعتقد أنه أمنٌ قومي خالص، وكذلك لا تقبل بدولة مكافئة لها في تمثيل دول الخليج، ولاعبه على المستوى العربي؛ فالدولتان تتصرف كل منهما وفق مصالحها الخاصة بعيدا عن الغزل الإعلامي، وقد تجلّى ذلك في التقارب الإماراتي الإيراني وتجنب استهدافها العسكري، في مقابل زيادة الهجمات التي تتعرض لها السعودية وآخرها قصف معامل شركة أرامكو في محافظة بقيق، الذي تسبب بوقف الإنتاج المقدراً أكثر من خمسة ملايين برميل يوميا.

هذه التباينات بين الدولتين قد تنعكس إيجاباً أو سلباً على كل من الحكومة اليمنية والجماعات المسلحة المتمردة والانفصالية، حيث تقع المسؤولية الكبرى على الحكومة اليمنية، في توظيفها لصالح عودتها وبسط سيطرتها، وأن الجماعات قد تنازعها تمثيل الجغرافيا اليمنية.

الخاتمة

أدى ضعف قيادة الدولة اليمنية الموحدة وسوء إدارتها واحتكارها للسلطة، واستهتارها بالمشكلات، إلى بروز المطالبات الانفصالية مجدداً، بعد أن كانت الدعوات مقتصرة على المطالبات الخدمية، وقد أسهمت عوامل جمّة في الثورة على نظام علي عبدالله صالح في فبراير 2011، وتنصيب الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي في فبراير 2012، الذي يعد أول رئيس ينتمي للمحافظات الجنوبية يحكم اليمن.

تسبب انقلاب جماعة الحوثيين المسلحة بالشراكة مع حليفها السابق الرئيس السابق علي عبدالله صالح على حكومة الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي واجتياح المحافظات الجنوبية في زيادة الأصوات المطالبة بالانفصال، وعلى غرار سلفه الرئيس السابق فقد زاد في دور الدول الإقليمية وتدخلها في الشؤون اليمنية.

ومع الإقرار بوجود مطالبات انفصالية، إلا أنها كانت محدودة، وما كان لها حضور قوي في بعض المحافظات الجنوبية لولا دعم دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعمل وفق استراتيجية خاصة بها، حيث عملت على تجميع العناصر الانفصالية وحتى التي لم تكن تتفق مع الدعوات الانفصالية، مثل بعض الجماعات السلفية، وتدريبها وتشكيلها في جماعات مسلحة، بسطت بواسطتها سيطرتها على مؤسسات الدولة في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، والمحافظات المجاورة، ومنعت رئيس الجمهورية من العودة إليها ومنعت انعقاد مجلس النواب فيها، وأضعفت المؤسسات الحكومية، وجعلت مدينة عدن طاردة لكل القيادات الوحدوية.

الموقف الإقليمي والدولي رغم تأكيدات المتكررة بوقوفه مع وحدة الدولة اليمنية وسيادتها وشرعية حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، إلا أنه يبدو ضعيفاً تجاه الدور الذي تمارسه الإمارات العربية المتحدة الخارج عن المرجعيات الدولية التي بموجبها تدخل التحالف العربي في اليمن؛ لمساعدة حكومته في استعادة سيطرتها على مؤسسات الدولة، وأهمها قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦ بموجب الفصل السابع.

مستقبل جنوب اليمن يتوقف على مجموعة محدّدات، أهمها بقاء وثبات حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وتمسكها بالثوابت الوطنية، ومدى التزام المواقف السعودية بأهداف تدخّل التحالف في اليمن، وتمسك المجتمع الدولي بتنفيذ القرار الأممي 2216، بما ينهي الانقلاب ويحفظ وحدة اليمن. ويبدو من سياقات الأحداث وتطور مساراتها أن معاناة الدولة اليمنية ستستمر في الضعف والانقسامات خلال السنوات القادمة، وضعف الاستقرار مهما كانت التسويات، إلى أن يصل الجميع إلى قناعة بضرورة الشراكة في السلطة والثروة، والعيش المشترك، والحد من التدخلات الخارجية.

التوصيات

- 1- ينبغي على الحكومة اليمنية أن تعمل على إعادة ضبط العلاقة بينها ودول التحالف العربي الداعم لها لاستعادة الدولة من سيطرة الانقلابيين، وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، والمرجعيات الوطنية والإقليمية التي تؤكد على مسؤولية المحافظة على وحدة اليمن وسيادته.
- 2- يتوجب على اليمنيين استعادة قرارهم الوطني، وتنظيم علاقاتهم وحل وإدارة خلافاتهم والاتفاق حول ما يحقق مصالحهم.
- 3- اعتماد نظام الأقاليم التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني، مع تقوية مؤسسات الدولة السيادية، بما يمكّن من توزيع السلطة والثروة ويحافظ على كيان الدولة.
- 4- منع أي تشكيلات عسكرية وميليشاوية خارج مؤسسات الدولة.
- 5- منع أي دعمٍ دولي عسكري للفصائل المتمردة.
- 6- تطوير السياسة الخارجية وتفعيل دور السفارات والبعثات الدبلوماسية.
- 7- تقع على عاتق المملكة العربية السعودية مسؤولية كبيرة تجاه أمنها القومي، تدفعها إلى إعادة الاستقرار إلى اليمن والإسهام في حل الخلافات بين اليمنيين.

قائمة المصادر والمراجع

أ- الكتب المطبوعة:

- أحمد علي الأحصب، (مايو / أيار 2019)، هوية السلطة في جنوب اليمن: جدل السياسة والتاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة: الأولى.
- أحمد محمد أبو زيد، (آب / أغسطس 2013)، معضلة الأمن اليمني الخليجي، دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد: (414).
- إلهام الحدابي، (2019)، البحر الأحمر صراع النفوذ: هل يتحول إلى حرب إقليمية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، العدد: (38).
- روبرت د. كابلان، (يناير 2015)، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد: (420).
- عبد القادر علي عبده البناء، (2000م)، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقيات الوحدة وممهدات تأسيس وإصلاح النهج الاقتصادي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دراسة مقدمة لندوة: الوحدة اليمنية والمتغيرات في الدولة والمجتمع صنعاء، 27-28 مايو.
- محمد عمر الحبشي، (مارس / آذار 1968)، اليمن الجنوبي: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى.
- ناصر محمد الطويل، (مايو 2016)، إيران والثورة اليمنية، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.
- نويل بريهوني، وسعود السرحان، (1437هـ)، إعادة بناء اليمن: التحديات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ترجمة: ماري المنجد وعبد العزيز السرحان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة: الأولى.

ب- التقارير والمواقع الإلكترونية:

- أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي سعودي؟ مركز كارينغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 22 آب / أغسطس 2019، تاريخ الاطلاع 1 أيلول / سبتمبر 2019.
[79708/https://carnegie-mec.org/diwan](https://carnegie-mec.org/diwan/79708)
- اختار هيئة رئاسة من 23 عضوًا... الائتلاف الوطني الجنوبي يعقد مؤتمره الأول في عدن، موقع المصدر أونلاين، تاريخ النشر 27 أبريل 2019، تاريخ الاطلاع 30 سبتمبر 2019.
<https://cutt.us/DsjGW>
- الإعلان عن أكبر تحالف وطني من أمراء وسلاطين الجنوب، موقع صحيفة الأيام، تاريخ النشر 17 سبتمبر 2019، تاريخ الاطلاع 6 أكتوبر 2019.
<https://AT42CL-D051-7XQBI3N5/www.alayyam.info/news>
- إعلان قيادة سياسية جنوبية تسمى "هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي الأعلى"، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، تاريخ النشر (د.ت)، تاريخ الاطلاع 10 سبتمبر 2019.
[4/https://stcaden.com/pages](https://stcaden.com/pages/4)
- الأميري لـ«الأيام»: سلاطين ومشايخ الجنوب هدفهم استعادة الهوية الوطنية لا الحكم، موقع صحيفة الأيام، تاريخ النشر 5 أكتوبر 2019، تاريخ الاطلاع 6 أكتوبر 2019.
<https://www.alayyam.info/news-7YG3759E-ODDBAK>
- إيران وتمويل حرب اليمن!!!، موقعي اليمني الجديد، مسند للأخبار، تاريخ النشر 18 يوليو 2016، تاريخ الاطلاع 5 سبتمبر 2019.
<http://www.alyemeny.com/news.php?id=XZw1j1UzbIV.#8897>
- بروس ريدل، المملكة العربية السعودية والحرب الأهلية ضمن حرب اليمن

- الأهلية، مركز بروكنجز الدوحة، تاريخ النشر 15 أغسطس 2019، تاريخ الاطلاع 2 سبتمبر 2019. <https://cutt.us/BkyAv>
- تحضيرات في المهرة استعداداً للإعلان عن تشكيل مجلس إنقاذ وطني جنوبي، موقع أخبار اليمن الآن، تاريخ النشر 4 سبتمبر 2019، تاريخ الاطلاع 6 أكتوبر 2019. <http://yemennownews.com/article/505809>
- دستور الجمهورية اليمنية، موقع رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، تاريخ النشر: د.ت، تاريخ الاطلاع 1 سبتمبر 2019. <https://www.yemen-nic.info/yemen/dostor.php>
- رئيس الائتلاف الوطني الجنوبي يلتقي السفير الفرنسي لدى اليمن، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر 7 مايو 2019، تاريخ الاطلاع 1 أكتوبر 2019. <http://bit.ly/2V4Uf40>
- طاهر شمسان، القضية الجنوبية: الجذور... المحتوى... الحل، موقع الحزب الاشتراكي نت، تاريخ النشر 04 تموز/يوليو 2014، تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر/أيلول 2019. <https://cutt.us/9PYAa>
- عاتق جار الله، النفوذ الإيراني في اليمن... والفرص الموهوبة، مركز الفكر الاستراتيجي، تاريخ النشر 2018، تاريخ الاطلاع سبتمبر 2019. <http://cutt.us/8liVvdUX>
- عادل الأحمدى، مؤتمر حضرموت الجامع ينطلق اليوم: حماية المحافظة أولاً، العربي الجديد، تاريخ النشر 22 إبريل 2019، تاريخ الاطلاع 1 أكتوبر 2019. <https://cutt.us/DeisT>
- علاء أبوبكر عفارة، مراحل تطور مكونات الحراك الجنوبي من المطالبة بالتغيير إلى التحرير والاستقلال، ورقة غير منشورة، قدمت لندوة القضية الجنوبية، تنظيم مبادرة مطر للمواطنة المتساوية، صنعاء، نوفمبر 2013.
- علاء أبوبكر عفارة، أزمة القضية الجنوبية وكيفية معالجتها، موقع التغيير نت، تاريخ النشر 1 يوليو 2013، تاريخ الاطلاع 7 سبتمبر 2019. <https://>

html.sahafahnet.net/news1116176

- قادري أحمد حيدر، اليمن في التحولات السياسية والواقع (قراءة نقدية في علاقة الدين بالسياسة والسلطة بالمجتمع، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2011.
- علاء أبوبكر عفارة، أزمة القضية الجنوبية وكيفية معالجتها.
- قادري أحمد حيدر، اليمن في التحولات السياسية والواقع (قراءة نقدية في علاقة الدين بالسياسة والسلطة بالمجتمع.
- القرار 2216 (2015)، موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تاريخ النشر 14 إبريل / نيسان 2015، تاريخ الاطلاع 24 سبتمبر / أيلول 2019. [https://undocs.org/ar/S/RES\(2015\)2216](https://undocs.org/ar/S/RES(2015)2216)
- لماذا مؤتمر حضرموت الجامع؟ موقع مؤتمر حضرموت الجامع، تاريخ النشر د.ت، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2019. <http://hadic.org/%d9%86%ad%d9%d8%86%d9%-86%d9%85%http://hadic.org/%d9>
- المجلس الانتقالي اليمني يعلن تشكيلة «البرلمان الجنوبي» ويعين قيادات جديدة، موقع إرم نيوز، تاريخ النشر 1 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع 5 سبتمبر 2019. <https://www.aremnews.com/news/arab-world/yemen> 1091143
- مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية: اتفاق حل عادل للقضية الجنوبية، صنعاء 23 ديسمبر 2013، موقع مؤتمر الحوار الوطني، تاريخ المشاهدة 6 سبتمبر 2019. http://www.ndc.ye/ndcdoc/Southern_Question.pdf
- نبذة تعريفية، موقع مؤتمر حضرموت الجامع، تاريخ النشر: د.ت، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2019 <http://hadic.org/%d%86%9d%8a%8d%8b%0d%8a%-9d%8aa%d%8b%9d%8b%1d8%9a%d%81%9d8%9a%d%8a9/>
- نجيب سعيد غانم، التجمع اليمني للإصلاح والتحالفات السياسية، مركز

أمية للبحوث والدراسات، تاريخ النشر 19 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع 29

اغسطس 2019. <https://cutt.us/rIkRG>

- وثيقة ميثاق شرف بين المكونات المجتمعية الحضرية، موقع مؤتمر حضرموت

الجامع، تاريخ النشر 29 أبريل 2017، تاريخ الاطلاع 27 أكتوبر 2019. <https://>

[3Cd1p/cutt.us](https://cutt.us/3Cd1p)

- ياسين بوتيتي، صحيفة تكشف دور بريطانيا في حرب السعودية باليمن، روسيا

اليوم ودايلي ميل، تاريخ النشر 27 نوفمبر 2017، تاريخ الاطلاع 7 سبتمبر

2019. <http://cutt.us.com/P18YvI4>



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص

المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنمية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods
International Research Association

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca | globalresearch.org



TTCSP
LINKING AND GIVING VOICES TO PEOPLE
UNIVERSITY OF TENNESSEE

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 536 777 07 76

+90 212 7077 79

info@fikercenter.com

publish@fikercenter.com

